البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN

التقرير السنوي 2022

التقرير السنوي 2022

البنك المركزي اليمني

التقرير السنوي
2022

صادر عن
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي عدن

التقرير السنوي 2022

مجلس الإدارة

أحمد أحمد غالب المعبقي
المحافظ
رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد عمر عبدالله باتاجه
نائب المحافظ
نائب رئيس مجلس الإدارة

سيف محسن عبود الشريف
عضو مجلس الإدارة

هاني محمد حزام وهاب
عضو مجلس الإدارة
نائب وزير المالية

علي محمد علي العبشي
عضو مجلس الإدارة

خالد إبراهيم زكريا الحكيم
عضو مجلس الإدارة

التقرير السنوي 2022

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصادية النقدية والمالية في الجمهورية اليمنية التقرير السنوي لعام 2022، آملين أن يعود بالفائدة على كل من يستخدمه.

ويستعرض التقرير السنوي التطورات الاقتصادية النقدية والمالية التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال عام 2022، ويتكون من أربعة فصول، تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر تطورات النقود والائتمان. ويخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

إن المستوى العالي من الجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، في إصدار هذا التقرير قد ساهم بشكل كبير في رقيّ الأداء السلس والفعّال للبنك المركزي اليمني، لتستحق منا التقدير العميق، كما لا ننسى الإدارات الأخرى التي ساهمت بجهودها وبياناتها. لذلك، نود من هنا أن نعرب عن شكرنا الخاص للإدارات المعنية على ما قدموه في سبيل إنجاح هذا العمل الكبير .

والله الموفق،

أحمد أحمد غالب
المحافظ

التقرير السنوي 2022

للمراسلات والإستفسارات

هاتف 256518-2-967+
البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM

المركز الرئيسي
عدن

المحتويات

تقديم	4
المؤشرات الإقتصادية الرئيسية	7
الفصل الأول	
الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية	
أولًا/الوضع الاقتصادي العالمي	9
ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية	14
الفصل الثاني	
النقود والائتمان	
أولًا/ميزانية البنك المركزي اليمني	17
ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك	19
ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه	22
رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية	23
الفصل الثالث	
المالية العامة	
أولًا/الإيرادات العامة والمنح	26
ثانياً/النفقات العامة	28
ثالثاً/الميزان الكلي	29
رابعاً/الدين العام الداخلي	29
خامساً/ الدين العام الخارجي	30
الفصل الرابع	
القطاع الخارجي	
ميزان المدفوعات	33
ميزان الدخل والتحويلات (صافي)	35
الملاحق الإحصائية	39

التقرير السنوي 2022

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المـؤشــر	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية[1]:			
مليار ريال	13,651	17,558	23,004
معدل نمو الناتج بالريال (٪)	%8.3	%28.6	%31
مليون دولار	18,373	16,957	20,645
معدل نمو الناتج بالدولار (٪)	%-16.1	%-7.7	%21.7
تضخم أسعار المستهلك :			
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (نهاية الفترة)	%33.3	%28.7	%13.8
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (المتوسط السنوي)	%19.6	%26	%29.1
سعر تصدير النفط الخام (متوسط مرجح) دولار/ للبرميل[2]	41.96	70.86	100.93
سعر الصرف (متوسط الفترة) ريال/ دولار أمريكي	735.21	1,032.51	1,119.14
سعر الصرف (نهاية الفترة) ريال/ دولار أمريكي	792.69	1,255.26	1,172.48
القطاع النقدي والمصرفي	(نسبة النمو السنوية)		
العرض النقدي الواسع M2	12.2	7.9	0.3
النقد M1	18.3	11.0	-2.2
شبه النقد	4.0	3.2	4.6
القاعدة النقدية	13.3	13.7	4.4
سرعة دوران النقود (مرة)	2.0	2.4	3.2
المضاعف النقدي	1.7	1.6	1.5
مالية الحكومة	(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)		
الإيرادات العامة	5.3	6.2	8.3
النفقات العامة	11.9	9.3	11.6
عجز الموازنة العامة	6.6	3	3.2
القطاع الخارجي	(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)		
عجز الحساب الجاري	-6.4	-2.1	-15.5
صادرات السلع والخدمات	6.1	8.6	7.2
الصادرات النفطية	3.5	5.9	4.8
الصادرات الأخرى	2.5	2.8	2.4
واردات السلع والخدمات	45.8	53.1	60.4
واردات المشتقات النفطية	11.3	14	16.6
واردات السلع الأساسية	16.9	20.2	27.4

المصدر/ السلطات اليمنية وتوقعات صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022.

(1) تقديرات صندوق النقد الدولي - إبريل 2023.

(2) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الفصل الاول

الوضــع الإقتصــادي العــالمي
والتطورات الإقتصادية المحلية

أولًا / الوضع الإقتصادي العالمي:

بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي - إبريل 2023) فإن التقديرات تشير إلى تراجع النمو العالمي بلغت نسبته 3.4% لعام 2022، وذلك مقارنة بتحسن ملحوظ في النمو العالمي بلغت نسبته 6.3% في عام 2021، ويرجع التباطؤ الملحوظ في النمو العالمي خلال عام 2022، إلى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أفرزت ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء والطاقة العالميين، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإقتصادات المتقدمة بنسبة 2.7% وللاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 4% وكذلك للبلدان النامية المنخفضة الدخل بنسبة 5%، حيث أشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفع بما قيمته 3.9 تريليون دولار في عام 2022 ليصل إلى 100.22 تريليون دولار مقارنة بـ 96.31 تريليون دولار في العام السابق.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع معدل النمو العالمي في نهاية عام 2023 لتبلغ نسبته 2.8% ويرجع ذلك إلى تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1.3% بسبب اتساع دائرة الضغوط السعرية على الدول المتقدمة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية التي سجلت فيها معدلات التضخم ما نسبته 5.4% في عام 2022 مقابل ما نسبته 3.1% في عام 2021، أما الاقتصادات الصاعدة والنامية من المتوقع أن تتراجع في معدل نمو الناتج الحقيقي بنسبة طفيفة جداً لتسجل 3.9% في نهاية عام 2023، كما يتوقع أن ينخفض معدل التضخم لهذه المجموعة من 9.8% في عام 2022 إلى 8.6% في نهاية عام 2023.

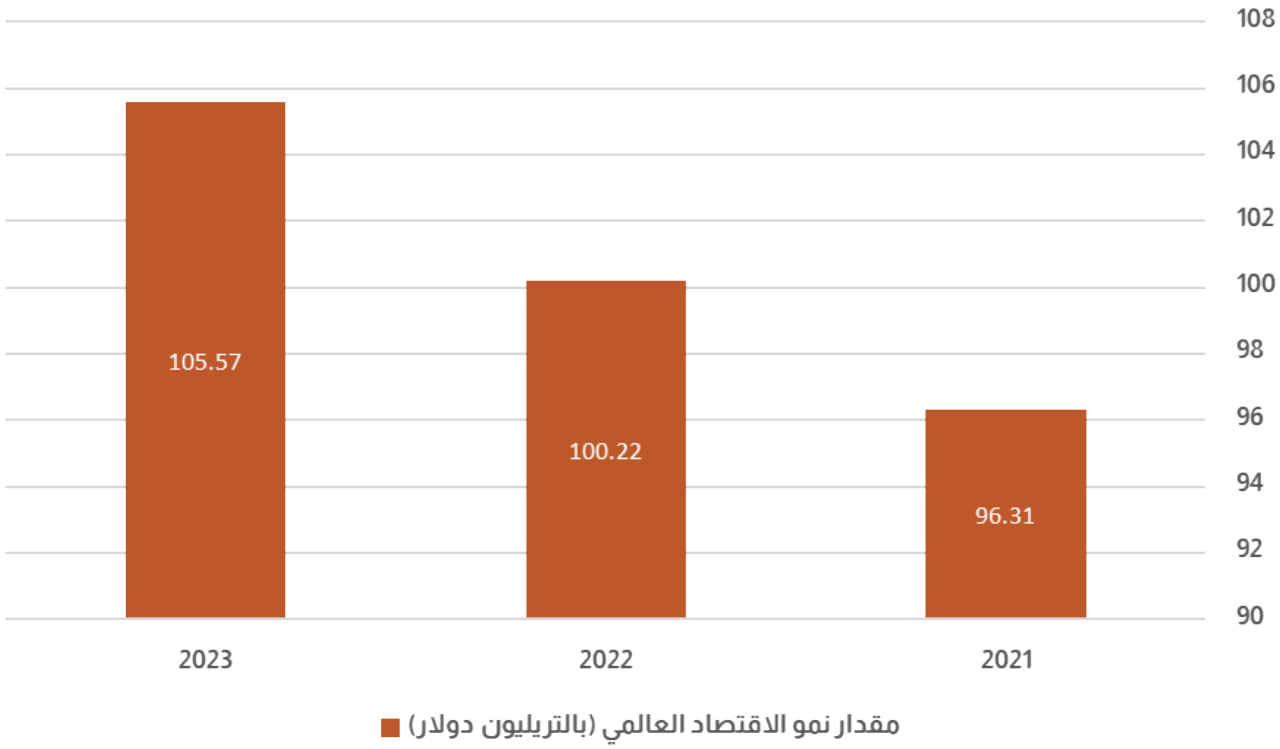

رسم بياني رقم 1-1 الناتج المحلي الإجمالي العالمي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	تقديرات		توقعات	
البيان	2020	2021	2022	2023
الاقتصاد العالمي	-2.8%	6.3%	3.4%	2.8%
مقدار نمو الاقتصاد العالمي (بالتريليون دولار)	84.89	96.31	100.22	105.57
الاقتصادات المتقدمة	-4.2%	5.4%	2.7%	1.3%
الاقتصادات الصاعدة والنامية	-1.8%	6.9%	4%	3.9%
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	-3.1%	4.3%	5.3%	3.1%
البلدان النامية المنخفضة الدخل	1.1%	4.1%	5%	4.7%

المصدر/ تقرير آفاق الإقتصاد العالمي إبريل -2023 صندوق النقد الدولي.

جدول رقم 1-1 مؤشرات الإقتصاد العالمي

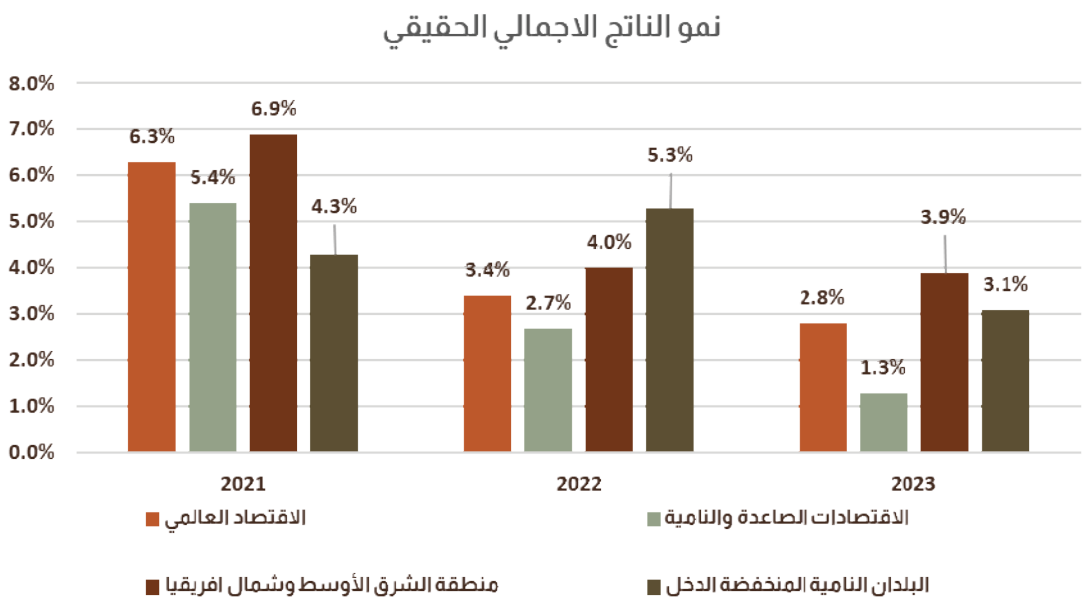

رسم بياني رقم 2-1 نمو الناتج الإجمالي الحقيقي

معدل التضخم حسب متوسط أسعار المستهلك	تقديرات		توقعات	
البيان	2020	2021	2022	2023
الاقتصاد العالمي	3.2%	4.7%	8.7%	7%
الاقتصادات المتقدمة	0.7%	3.1%	7.3%	4.7%
الاقتصادات الصاعدة والنامية	5.2%	5.9%	9.8%	8.6%
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	10.9%	13.9%	14.8%	14.8%
البلدان النامية المنخفضة الدخل	11.4%	11.5%	8.2%	13.4%

المصدر/ تقرير آفاق الإقتصاد العالمي إبريل- 2023 صندوق النقد الدولي.

جدول رقم 2-1 معدل التضخم حسب متوسط أسعار المستهلك

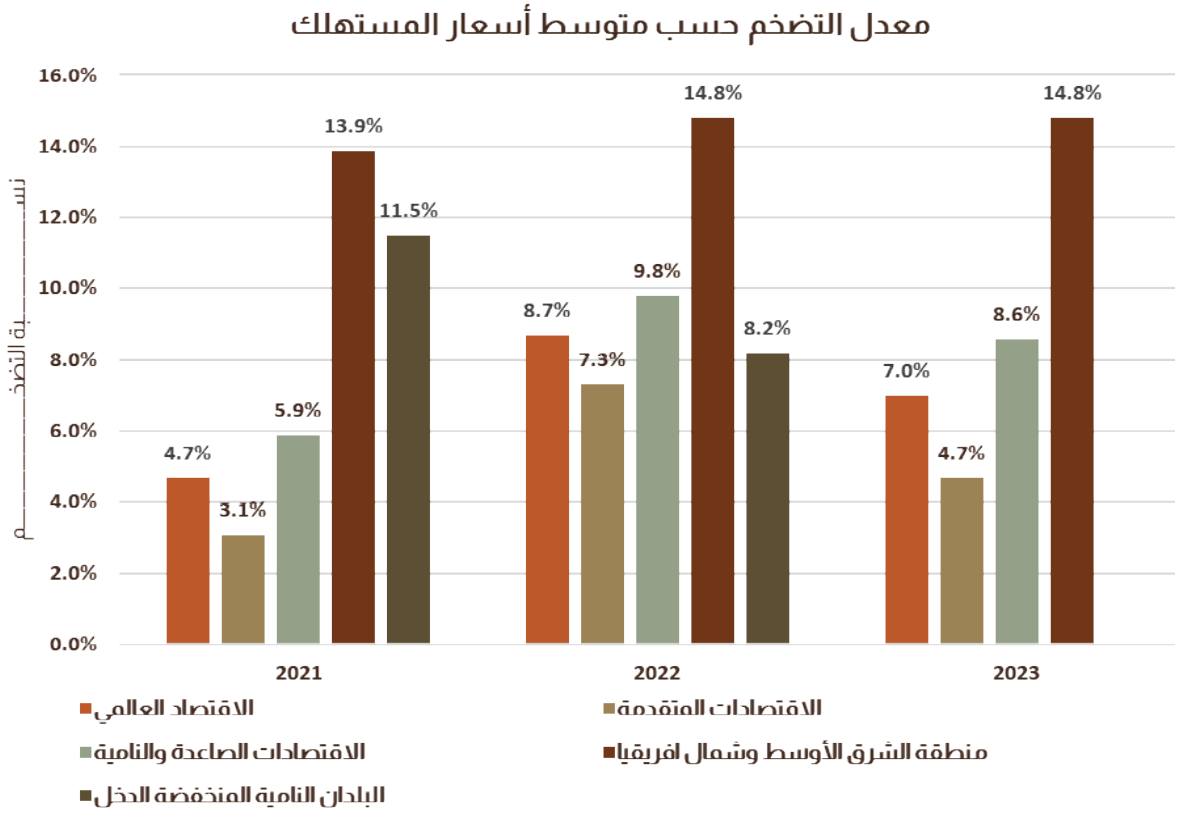

رسم بياني رقم 3-1 معدل التضخم العالمي

فيما يلي نستعرض أهم التطورات الاقتصادية العالمية التي مرت بها مجموعات وأقاليم ودول العالم وفق مستويات تقدمها وارتباطها الإقليمي وأهميتها في الاقتصاد العالمي خلال عام 2022:

1.الاقتصادات المتقدمة

تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2022 ليسجل 2.7 % مقابل نمو بلغ 5.4 % عام 2021، ويعزى تراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 إلى استمرار جائحة كوفيد19- والغزو الروسي لأوكرانيا ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض نمو اقتصادات هذه المجموعة في نهاية عام 2023 ليصل إلى 1.3% وذلك بسبب استمرار الانقطاعات في سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة. وبالمقابل ارتفع معدل التضخم لدى الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى 7.3% في عام 2022 مقارنة بـ 3.1 % في العام 2021، ويتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدل التضخم لدى الاقتصادات المتقدمة في نهاية عام 2023 إلى 4.7% أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة لدى الاقتصادات المتقدمة فقد أشارت التقديرات إلى انخفاض طفيف في نسبتها لتصل إلى 4.5% في عام 2022، مقارنة بـ 5.6% عام 2021، حيث من المتوقع أن يحدث ارتفاع طفيف في معدلات البطالة عام 2023 لتصل إلى 4.7%.

• الولايات المتحدة

سجلت الولايات المتحدة خلال عام 2022 نمواً مقداره 2.1% وهو انخفاض ملحوظ عن العام 2021 الذي سجل نمواً إيجابياً مقداره 5.9% ومن المتوقع أن ينخفض نمو الولايات المتحدة في نهاية عام 2023 ليبلغ 1.6% وذلك بسبب اتباع سياسة نقدية أكثر تشديداً واستمرار نقص الإمدادات وارتفاع أسعار الطاقة وبالمقابل فإن التضخم قد ارتفع في عام 2022 إلى 8% مقارنة بما نسبته4.7% في العام السابق ومن المتوقع أن ينخفض التضخم في نهاية عام 2023 ليبلغ 4.5% اما فيما يتعلق بمعدلات البطالة، فقد سجلت ما نسبته 3.6% في عام 2022 منخفضة عن مستوى 5.4% في عام 2021، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع البطالة في نهاية عام 2023 لتبلغ نسبة 3.8%.

• منطقة اليورو

على الرغم من هبوط نمو منطقة اليورو خلال عام 2022 حيث سجلت نمواً مقداره 3.5%، إلا أن المنطقة قد سجلت نمواً ملحوظاً مقداره 5.4% في عام 2021 وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع نمو منطقة اليورو إلى ما نسبته 0.8% خلال عام 2023، وذلك بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا والاضطرابات المتوقعة في سلاسل الامداد خصوصاً في أسواق العمل والطاقة وتشير الأرقام إلى حدوث ارتفاع في التضخم بمقدار 8.4% في عام 2022، مقارنة بما نسبته 2.6% في العام السابق، ويتوقع أن ينخفض في نهاية عام 2023 ليسجل حوالي 5.3%، وبالمقابل انخفض مستوى البطالة من 7.8% في عام 2022، حيث سجل ما نسبته 6.8% في عام 2021، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل نسبة البطالة عند مستوى 6.8% في نهاية عام 2023.

• اليابان

سجل الاقتصاد الياباني تراجعاً في النمو من 2.1 % في عام 2021 إلى 1.1 % في عام 2022 ومن المتوقع أن يعاود النمو بالارتفاع بمقدار طفيف خلال عام 2023 ليسجل 1.3%، بسبب تقديم دعم استثنائي يسمح بترسيخ التعافي، أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فقد بلغ نحو 2.5% خلال عام 2022، مقارنة بنسبة سالبة بلغت 0.2% في العام السابق، ويتوقع أن تسجل نسبة التضخم 2.7% في نهاية عام 2023. في حين سجل معدل البطالة في اليابان مستوى 2.6 % عام 2022، مقارنة بـ 2.8% في عام 2021، ومن المتوقع أن تتراجع إلى مستوى 2.3% في نهاية عام 2023.

2. الاقتصادات الصاعدة والنامية

ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات الصاعدة والنامية في عام 2022، حيث سجل نسبة بلغت 4% وهي نسبة منخفضة عما كانت عليه في عام 2021 التي بلغت حينها 6.9% ويعود الانخفاض في النمو في عام 2022 إلى الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على سلاسل الامداد والطاقة، والحذر من متحورات لجائحة كوفيد19- ومن المتوقع أن ينخفض نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية بشكل طفيف في نهاية عام 2023 ليبلغ نحو 3.9%، ومن جانب آخر سجل معدل التضخم في الاقتصادات الصاعدة والنامية في عام 2022 نسبة بلغت 9.8% مقارنة بنسبة 5.9% في العام السابق ومن المتوقع أن ينخفض إلى ما نسبته 8.6% في نهاية عام 2023.

• آسيا الصاعدة والنامية

تراجع معدل نمو اقتصاديات الدول الآسيوية الصاعدة والنامية ليسجل ما نسبته 4.4% في عام 2022، مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 7.5% في العام السابق، ويتوقع أن يسجل نمو بلدان آسيا الصاعدة والنامية نسبة 5.3% في نهاية عام 2023. وبالنظر إلى تطورات أداء اقتصادات كل من الصين والهند بإعتبارهما أهم اقتصادات هذه المجموعة نلاحظ تراجعاً في النمو من 8.4%، 9.1% على التوالي في عام 2021 إلى 3%، 6.8% على التوالي في عام 2022، في حين من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد الصيني نسق نموه الإيجابي في نهاية عام 2023 إلى 5.2% نتيجة الجهود التنظيمية والدفعات التنشيطية القوية لرفع الطلب الإجمالي في حين يتوقع من اقتصاد الهند أن يستمر في تراجع نموه ليبلغ 5.9% في نهاية عام 2023 أما بالنسبة للتضخم فقد سجلت اقتصادات آسيا الصاعدة والنامية

في عام 2022 ارتفاعاً في التضخم ليصل إلى ما نسبته 3.8 %، مقارنة مع 2.2 % في العام السابق. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض مستوى التضخم لدى اقتصادات آسيا الصاعدة والنامية في نهاية عام 2023 ليصل إلى حدود 3.4%.

• الشرق الأوسط وشمال افريقيا

بلغ النمو لدى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا في عام 2022 مستوى 5.3% مقارنة مع 4.3% في العام السابق، ويأتي التحسن في معدل نمو اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا في عام 2022 بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، وبما أن معظم دول هذه المجموعة تعاني من ضعف ثقة المستثمرين وانخفاض في القدرة التنافسية وارتفاعات مستمرة في عجز المالية العامة وهي أمور جعلت من صندوق النقد الدولي يتوقع تراجع نمو هذه البلدان في نهاية عام 2023 إلى ما نسبته 3.1%. من جانب آخر بلغ معدل التضخم لعام 2022 حوالي 14.8%، مقارنة بما نسبته 13.9% في العام السابق، ويتوقع خلال عام 2023، أن تظل نسبة التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عند مستواها المسجل في عام 2022.

ثانيا/ التطورات الاقتصادية المحلية:

حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً إيجابياً بنسبة 1.5% في عام 2022 بعد أن انكمش بنسبة 1% في عام 2021، ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نهاية عام 2023 ليبلغ نحو 0.5% حسب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي.

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2022 بلغ معدله حوالي 29.1% مقارنة بـ 26% في عام 2021. ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى نحو 16.8% في نهاية عام 2023، حسب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي، ويشير المسح الخاص بالمؤشر السنوي لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى متوسط قدره 86144 ريال في عام 2022 مقابل 60766 ريال في عام 2021، أي بزيادة نسبتها 41.8%، مقارنة بزيادة نسبتها 44.6 % في العام السابق.

وفيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2022 ارتفع العرض النقدي (M2) بمقدار 24.4 مليار ريال وبنسبة 0.3% ليسجل 7253.5 مليار ريال، مقارنة مع زيادة مقدارها 528.1 مليار ريال وبما نسبته 7.9% في عام 2021 وجاء الارتفاع في عام 2022 نتيجة ارتفاع شبه النقد بمقدار 125.3 مليار ريال أو ما نسبته 4.6% في حين انخفض النقد (M1) بمقدار 100.9 مليار ريال وبنسبة 2.3%. وقد شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 60.4% في عام 2022 مقارنة بنسبة 62.9% في عام 2021 وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال 16.4% في عام 2022، مقارنة بنسبة 16% في عام 2021، فيما بلغت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع الأجل والإدخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع بالريال في عام 2022 ما نسبته 23.2% مقابل 21.1% في عام 2021، وسجلت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 21.4% في عام 2022 مقارنة بنسبة 21.5% في عام 2021.

اما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 1119.1 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2022 مقابل 1032.5 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2021.

ومن الملاحظ هنا أن نسبة الانخفاض في سعر الصرف بلغ ما نسبته 8.4% في عام 2022، مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 40.4% في عام 2021، وهذا بدورة يعد مؤشر إيجابي لكبح التدهور العملة الوطنية، بالرغم من الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الاحتياطيات الخارجية من العملات الأجنبية وارتفاع قياسي في الطلب الكلي لتمويل فاتورة الواردات الضرورية وغير الضرورية من العالم الخارجي .

وفيما يتعلق بتطورات المالية العامة ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2022 بمقدار 817.7 مليار ريال أو ما نسبته 74.5% لتصل إلى 1914.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 373.2 مليار ريال أو ما نسبته 51.6% في عام 2021 ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 8.3% في عام 2022، مقارنة بما نسبته 6.2% في عام 2021 كما ارتفعت النفقات العامة في عام 2022 بمقدار 1032.4 مليار ريال أو ما نسبته 63.4% لتصل إلى 2661.1مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.6% في عام 2022 مقارنة بما نسبته 9.3% في العام السابق.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2022 عجزاً نقدياً مقداره 746.6 مليار ريال، ليشكل ما نسبته 3.2% إلى الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز نقدي قيمته 531.8 مليار ريال،وبما نسبته 3% في عام 2021، ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2022 قد بلغت 71.9% مقارنة، بما نسبته 67.3% في عام 2021.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016 فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 4442 مليار ريال عام 2022، مقارنة مع قيمة 3689.1 مليار ريال في عام 2021 وشكل الاقتراض من البنك المركزي في عام 2022 المصدر الأول لتمويل الدين العام الداخلي ليبلغ 4309.7 مليار ريال وبنسبة 94.8 % من إجمالي الدين العام الداخلي، تليه (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع) بقيمة إجمالية بلغت 132.3 مليار ريال وبنسبة 3 % من إجمالي الدين العام الداخلي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير البيانات الفعلية إلى انخفاض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في نهاية عام 2022 بمقدار 79.9 مليون دولار وبنسبة 5.7 % ليسجل الرصيد القائم ما قيمته 1327.4مليون دولار.

وبخصوص تطورات القطاع الخارجي أظهرت البيانات الأولية خلال عام 2022 حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 758 مليون دولار لتشكل ما نسبته 3.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، ويعود هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى عجز الحساب الجاري بنحو 3193مليون دولار وبما نسبته 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

الفصل الثاني
النقود والإئتمان

أولًا/ميزانية البنك المركزي اليمني:

ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في عام 2022 بمقدار 1,527.5 مليار ريال أو ما نسبته 18.9% لتسجل 9,617.8 مليار ريال مقارنة مع ارتفاع مقداره 804 مليار ريال وبما نسبته 11% في عام 2021.

الأصول

انخفضت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي في عام 2022 بمقدار 677.4 مليار ريال أو ما نسبته 66.7% لتسجل قيمة سالبة مقدارها 1,692.5 مليار ريال مقارنة بإنخفاض مقداره 96.9 مليار ريال أو ما نسبته 10.6% في عام 2021.

ويعزى الانخفاض في الأصول الخارجية الصافية اساساً إلى سداد أقساط وفوائد الدين العام الخارجي، إضافة إلى التدخلات التي قام بها البنك المركزي عن طريق المزادات الأسبوعية في السوق ابتداءً من نوفمبر 2021 من جهة وارتفاع الالتزامات الخارجية من جهة أخرى ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في عام 2022 بمقدار 799.4 مليار ريال أو ما نسبته 14.6% لتصل إلى 6,273.1 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 504.5 مليار ريال وبنسبة 10.2% في عام 2021 فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة السادسة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال في عام 2022.

ميزانية البنك المركزي اليمني

مليار ريال

البيـــــــــان	2021	2022
الأصول الخارجية	**684.0**	**1,574.4**
الأصول المحلية	**7406.3**	**8,043.4**
المستحقات على الحكومة	5816.4	6,625.5
المستحقات على المؤسسات العامة	309.5	309.5
المستحقات على البنوك	0.0	0.0
أصول ثابتة وأخرى	1280.4	1,108.3
الأصول = الخصوم	**8090.3**	**9,617.8**
القاعدة النقدية	**4490.7**	**4,688.6**
العملة المصدرة	3802.7	3,707.2
ودائع البنوك	688.0	981.3
ودائع الحكومة	342.7	352.4
ودائع المؤسسات العامة	61.9	104.9
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	58.7	58.7
شهادات الإيداع	0.0	0.0
الالتزامات الخارجية	**1699.1**	**3,266.9**
خصوم أخرى	**1437.3**	**1,146.3**
رأس المال والاحتياطي	734.7	1,018.7
إعادة تقييم الأصول الخارجية	171.0	-1,622.6
مخصصات حقوق السحب الخاصة	0.0	1,120.5
خصوم متنوعة	531.6	629.7

جدول رقم 1-2 ميزانية البنك المركزي اليمني

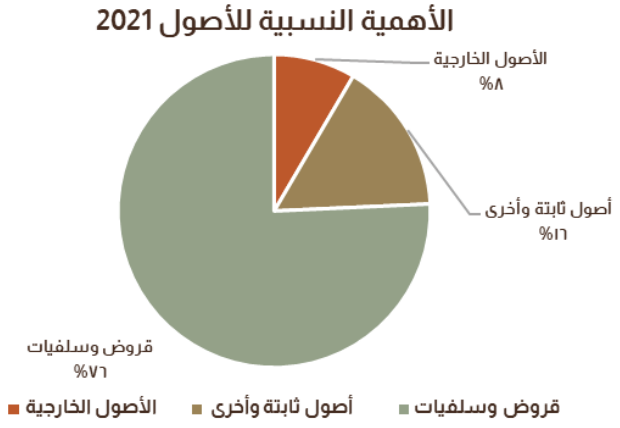

رسم بياني رقم 1-2 الاهمية النسبية للأصول عام 2021

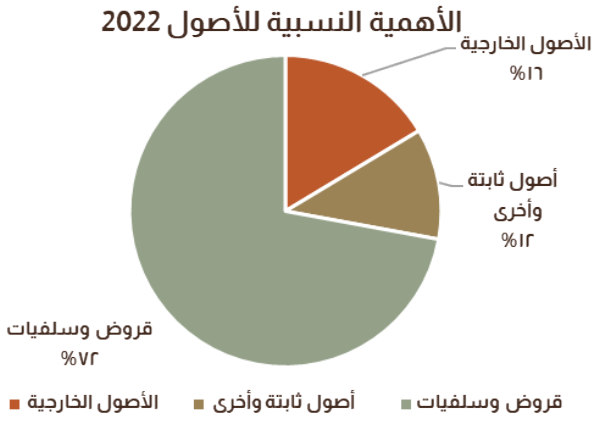

رسم بياني رقم 2-2 الاهمية النسبية للاصول عام 2022

الخصوم

ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) في عام 2022 بمقدار 197.8 مليار ريال أو ما نسبته 4.4% لتبلغ 4,688.6 مليار ريال مقابل زيادة مقدارها 542.5 مليار ريال ونسبتها 13.7% في عام 2021 ويعود الارتفاع في عام 2022 أساساً لارتفاع أرصدة ودائع البنوك لدى البنك المركزي بمقدار 293.3 مليار ريال وبنسبة 42.6% بينما انخفضت العملة المصدرة بمقدار 95.5 مليار وبنسبة 2.5% في عام 2022.

وارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 43.1 مليار ريال وبنسبة 69.6% في عام 2022 لتسجل 104.9 مليار ريال مقارنة بارتفاع قيمته 1.6 مليار ريال وبنسبة 2.6% في عام 2021 فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي ثابتة دون تغيير منذ نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة عدن مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال حتى نهاية عام 2022.

ارتفع صافي البنود الأخرى في عام 2022 بمقدار 118.9 مليار ريال وبنسبة 75.8% لتسجل 38 مليار ريال مقارنة بارتفاع 136.4 مليار ريال أو ما نسبته 46.5 % في عام 2021.

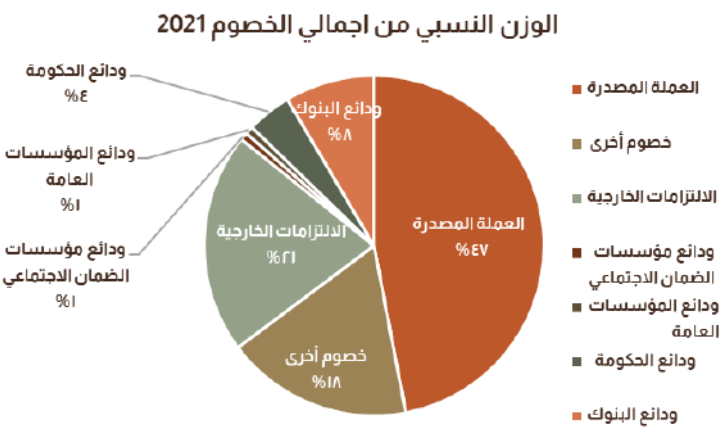

رسم بياني رقم 3-2 الوزن النسبي من إجمالي الخصوم 2021

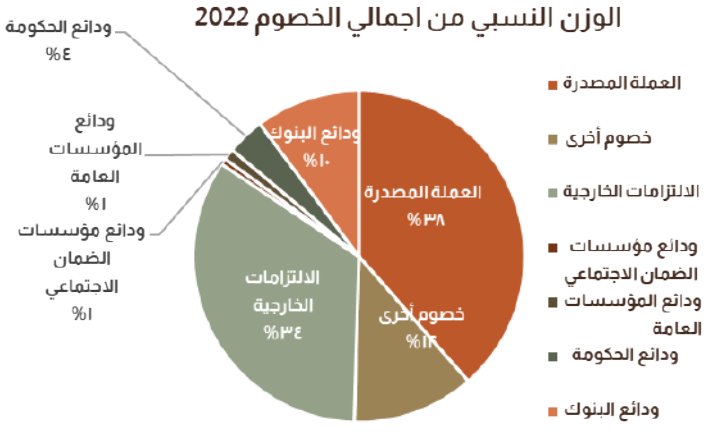

رسم بياني رقم 4-2 الوزن النسبي من إجمالي الخصوم 2022

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية:

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2022 ارتفاعاً مقداره 648.6 مليار ريال وبنسبة 14.1% لتصل إلى 5243.5 مليار ريال مقارنة بارتفاع قدره 165.2 مليار ريال وبنسبة 3.7% في عام 2021.

الأصول

انخفضت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية عام 2022 بمقدار 56.5 مليار ريال و بنسبة 6% لتسجل 882.1 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 57.4 مليار ريال وبنسبة 6.5% في عام 2021 ويعود الانخفاض في عام 2022 إلى الانخفاض في كل من حسابات المراسلين بمقدار127.3 مليار ريال وبنسبة 26.1% مقارنة بارتفاع مقداره 18.7 مليار ريال وبنسبة 4.0% في عام 2021 وانخفض النقد الاجنبي بمقدار 2.2 مليار ريال وبنسبة 1.6% في عام 2022 مقارنة بارتفاع مقداره 18.7 مليار ريال وبنسبة 16.1% في عام 2021 وسجلت الأصول الخارجية الإجمالية انخفاضا بمقدار 66.7 مليار ريال وبنسبة 6.9% لتصل إلى ما قيمته 904.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 55 مليار ريال وبنسبة 6% في عام 2021.

ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ ما نسبته 17.2 % في عام 2022 مقابل ما نسبته 21.1 % في العام السابق ارتفعت احتياطيات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 461 مليار ريال وبنسبة 49.1% في عام 2022 لتسجل 1399.3 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 117.2 مليار ريال وبنسبة 14.3% في عام 2021 ويعود الارتفاع في عام 2022 إلى ارتفاع النقد المحلي بالخزائن بمبلغ 30.8 مليار ريال و بنسبة 13.2% مقارنة بارتفاع مقداره 91.4 مليار ريال وبنسبة 64.1% في عام 2021 وارتفاع أرصدتها لدى البنك المركزي بمقدار 430.2 مليار ريال و بنسبة 61.1% مقارنة بارتفاع مقداره 25.8 مليار ريال وبنسبة 3.8 % في عام 2021 وبالنظر إلى حصة إحتياطيات البنوك كنسبة من الودائع بلغت 36.7 % في عام 2022 مقارنة بما نسبته 25.6 % في العام السابق أما القروض والسلفيات فقد انخفضت في عام 2022 بمقدار 38.8 مليار ريال و بنسبة 1.7 % لتصل إلى 2264.8 مليار ريال مقارنة بانخفاض مقداره 1.8 مليار ريال وبنسبة 0.1% في عام 2021 ويرجع الانخفاض في عام 2022 نتيجة انخفاض القطاع الخاص بمقدار106.6 مليار ريال وبنسبة 24% في عام 2022، مقارنة بانخفاض مقداره 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في عام 2021 وانخفاض سلفيات المؤسسات العامة بمقدار

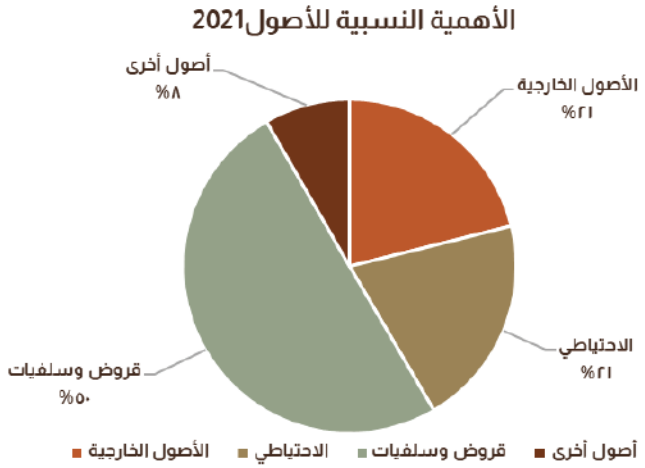

رسم بياني رقم 2-5 الاهمية النسبية للاصول 2021

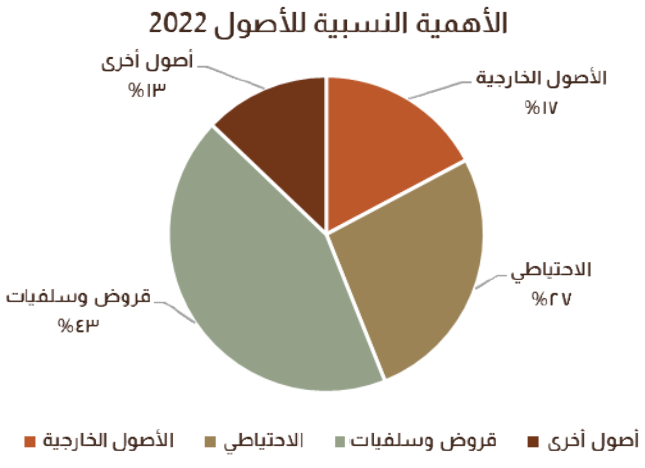

رسم بياني رقم 2-6 الاهمية النسبية للاصول 2022

بلغ 61 مليار ريال وبنسبة 100% في عام 2022 مقارنة بارتفاع مقداره 3.5 مليار ريال وبنسبة 6.1% في عام 2021، في حين ارتفعت القروض المقدمة للحكومة والمتمثلة أساسا في ودائع الوكالة وشهادات الإيداع بمقدار 128.8 مليار ريال وبنسبة 7.2%.

الخصوم

ارتفع رصيد الودائع المسجل خلال عام 2022 بمقدار 150.7 مليار ريال وبنسبة 4.1% لتصل إلى 3811 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 144.3 مليار ريال وبنسبة 4.1% في عام 2021 ويرجع الارتفاع في عام 2022 إلى كل من ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 2.8% وودائع الادخار بنسبة 14.7% والودائع لأجل بنسبة 5.7% و الودائع المخصصه بنسبة 61.4% وارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 215 مليار ريال وبنسبة 41.3% خلال عام 2022 لتصل إلى 735.3 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 28.5 مليار ريال وبنسبة 5.8% في عام 2021 ويعود الارتفاع خلال عام 2022 جزئياً إلى زيادة رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمقدار 152.7 مليار ريال وبنسبة 41.5% ليسجل 520.9 مليار ريال في عام 2022 مقارنة بارتفاع مقداره 10.1 مليار ريال وبنسبة 2.8% في عام 2021.

وارتفاع الخصوم المتنوعة بمقدار 355.4 مليار ريال وبنسبة 67.4% لتصل إلى 882.5 مليار ريال في عام 2022 مقابل ارتفاع قدره 13.2 مليار ريال وبنسبة 2.6 % في عام 2021.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال

البيـــــــــان	2021	2022
الأصول الخارجية	**971.1**	**904.5**
نقد أجنبي	135.1	132.9
حسابات مع المراسلين	486.8	359.5
استثمارات خارجية	349.2	412.0
الاحتياطي	**938.3**	**1399.3**
نقد محلي بالخزائن	233.9	264.7
أرصده لدى البنك المركزي	704.4	1134.6
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	**2303.6**	**2264.8**
القطاع الخاص	444.6	338.0
المؤسسات العامة	61.0	0.0
الحكومة	1798.0	1926.8
أصول أخرى	**381.8**	**674.9**
الأصول = الخصوم	**4594.9**	**5243.5**
الالتزامات الخارجية	**32.5**	**22.4**
بنوك بالخارج	32.5	22.4
حسابات غير مقيمين	0.0	0.0
الودائع	**3660.3**	**3811.0**
ودائع تحت الطلب	910.5	935.9
ودائع لأجل	859.2	908.4
ودائع الادخار	286.9	329.2
ودائع مخصصة	50.9	82.2
ودائع بالعملات الأجنبية	1552.7	1555.3
ودائع الحكومة	0.0	0.0
خصوم أخرى	**902.1**	**1410.2**
سلفيات من البنك المركزي	6.8	6.8
رأس المال والاحتياطي	368.2	520.9
أخرى	527.1	882.5

جدول رقم 2-2 الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

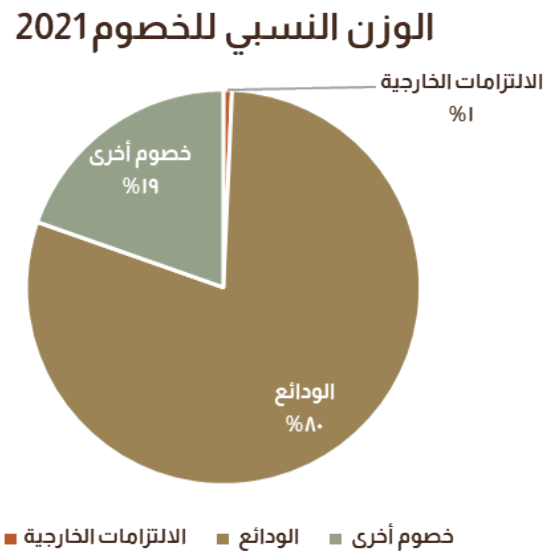

رسم بياني رقم 7-2 الوزن النسبي للخصوم 2021

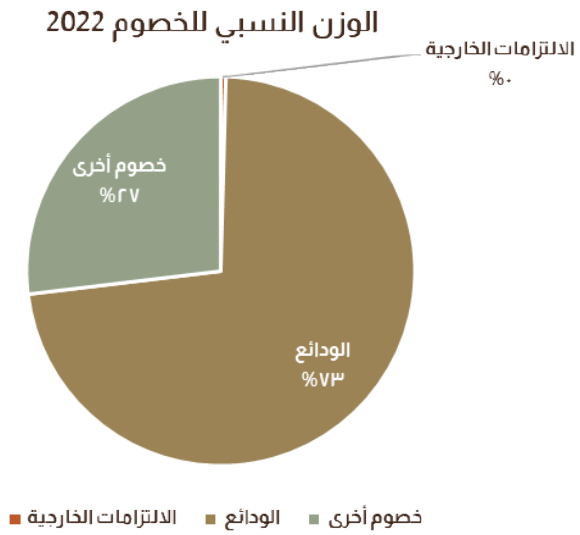

رسم بياني رقم 8-2 الوزن النسبي للخصوم 2022

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في عام 2022 إلى ارتفاع الودائع لآجل بمقدار 49.1 مليار ريال وبنسبة 5.7% لتبلغ 908.4 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 20.4 مليار ريال وبنسبة 2.4% في عام 2021 وشكلت ما نسبته 23.8% من إجمالي الودائع في عام 2022 مقارنة بما نسبته 23.5% في عام 2021 وسجلت الودائع تحت الطلب في عام 2022 ارتفاعاً بمقدار 25.4 مليار ريال أو ما نسبته 2.8% لتسجل 935.9 مليار ريال وهو ما يمثل 24.6 % من إجمالي الودائع في عام 2022 مقارنة بما نسبته 24.9% في العام السابق وارتفعت ودائع الادخار بمقدار 42.3 مليار ريال وبنسبة 14.7% لتصل إلى 329.2 مليار ريال وتشكل ما نسبته 8.6 % من إجمالي الودائع لعام 2022 مقارنة بما نسبته 7.8% في العام السابق وارتفعت الودائع المخصصة بمقدار 31.3 مليار ريال أو ما نسبته 61.4% وشكلت حصتها من إجمالي الودائع في عام 2022 ما نسبته 2.2% مقارنة ما نسبته في العام السابق 1.4% وسجلت ودائع الحكومة صفر ريال في العامين على التوالي. أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 2.5 مليار ريال أو ما نسبته 0.2% في عام 2022 لتسجل 1555.3 مليار ريال مقارنة بارتفاع مقداره 55.8 مليار ريال وبنسبة 3.7% في عام 2021 حيث بلغت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع 40.8% في عام 2022 مقارنة بما نسبته 42.4% في عام 2021 وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع من 57.6% في عام 2021 إلى 59.2% في عام 2022.

التسهيلات الائتمانية

انخفض إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 106.6 مليار ريال أو بنسبة 24% في عام 2022 لتصل إلى 338 مليار ريال مقارنة بانخفاض مقداره 41.1 مليار ريال وبنسبة 8.5% في عام 2021 .

المسح النقدي			
(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)			
البيان	2020	2021	2022
العرض النقدي الواسع M2	6701	7,229.1	7253.5
نسبة التغير السنوي للعرض النقدي	12.2	7.9	0.3
شبه النقد	2665.1	2,749.7	2875.0
نسبة التغير السنوي لشبه النقد	4	3.2	4.6
شبة النقد/العرض النقدي	39.8	38.0	39.6
ودائع العملات الأجنبية	1496.9	1,552.7	1555.3
نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية	4.2	3.7	0.2
العملات الأجنبية/إجمالي الودائع	42.6	42.4	40.8
النقد M1	4035.9	4,479.3	4378.4
نسبة التغير السنوي للنقد	18.3	11.0	-2.3
النقد M1/العرض النقدي M2	60.2	62.0	60.4
ودائع تحت الطلب	850.9	910.5	935.9
نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب	30.1	7.0	2.8
الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2	12.7	12.6	12.9
العملة المتداولة خارج البنوك	3185	3,568.8	3442.5
العملة المتداولة خارج البنوك/ العرض النقديM2	47.5	49.4	47.5
صافي الأصول الأجنبية	-37.0	-76.5	-810.4
صافي الأصول المحلية:	6738.0	7305.6	8063.9
حكومي	6932.8	7271.7	8200.0
غير حكومي	532.3	694.5	483.8
أخرى (صافي)	-727.1	-660.7	-619.9

جدول رقم 3-2 المسح النقدي

ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه:

ارتفع العرض النقدي (M2) في عام 2022 بمقدار 24.4 مليار ريال وبنسبة 0.3% ليسجل 7253.5مليار ريال مقارنة مع زيادة مقدارها 528.1 مليار ريال وبما نسبته 7.9 % في عام 2021 .

وعند النظر في مكونات العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه يلاحظ التصاعد في صافي الأصول المحلية والذي سجل ارتفاعاً قدره 758.3 مليار ريال وبما نسبته 10.4% في نهاية عام 2022 مقارنة مع العام السابق ويأتي هذا الارتفاع كحصيلة للأثر التوسعي الناجم عن الائتمان الممنوح للحكومة في تمويل الموازنة العامة للدولة بمقدار 928.2 مليار ريال ومانسبته 12.8% مقارنة مع العام السابق، وانخفض الائتمان الممنوح للقطاعات غير الحكومية خلال عام 2022 بمقدار 210.7 مليار ريال وبنسبة 30.3% مقابل ارتفاع بمقدار 162.3 مليار ريال وبنسبة 30.5% في عام 2021 في حين ارتفع صافي البنود الأخرى بمقدار 40.8 مليار ريال وبنسبة 6.2% في عام 2022 مقارنة بما مقداره 66.4 مليار ريال وبما نسبته 9.1% في عام 2021 وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2022 فقد انخفض بمقدار 734 مليار ريال مقارنة بالعام السابق، وتركز الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية في عام 2022 بواقع 677.4 مليار ريال للبنك المركزي و 56.5 مليار ريال للبنوك التجارية والاسلامية. وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية خلال عام

2022 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بانخفاض عرض النقد (M1) في عام 2022 بمقدار 100.9 مليار ريال وبما نسبته 2.3 % مقارنة بارتفاع مقداره 443.4 مليار ريال وبما نسبته 11 % في عام 2021 وارتفع شبه النقد في عام 2022 بمقدار 125.3 مليار ريال وبنسبة 4.6 % مقابل ارتفاع بلغ 84.7 مليار ريال وبما نسبته 3.2% في عام 2021 وقد جاء الانخفاض في النقد (M1) في عام 2022 نتيجة للانخفاض في العملة المتداولة بمقدار 126.3 مليار ريال وبما نسبته 3.5% مقارنة بارتفاع بلغ مقداره 383.8 مليار ريال وبما نسبته 12.1% في العام السابق وارتفعت ودائع تحت الطلب في عام 2022 بمقدار 25.4 مليار ريال وبما نسبته 2.8% مقارنة بارتفاع بلغ مقداره 59.6 مليار ريال وبما نسبته 7 % في العام السابق شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 60.4 % في عام 2022 مقارنة بما نسبته 62.9% لعام 2021 وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 16.4% في عام 2022 مقارنة بنسبة 16% في العام السابق وسجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال في عام 2022 ما نسبته 23.2 % مقارنة بما نسبته 21.1 % للعام السابق، فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 21.4% في عام 2022 مقارنه بما نسبته 21.5 % للعام السابق.

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية:

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 1119.1 ريال لكل دولار في عام 2022 مقابل 1032.5 ريال لكل دولار في عام 2021، وتجاوز سعر الصرف حاجز 1700 ريال/ دولار في نهاية شهر نوفمبر من عام 2021 وتحسنت قيمته بشكل ملحوظ عقب إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي في شهر ديسمبر من عام 2021، وترجع الاضطرابات في أسعار الصرف بدرجة رئيسية إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الإحتياطيات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية.

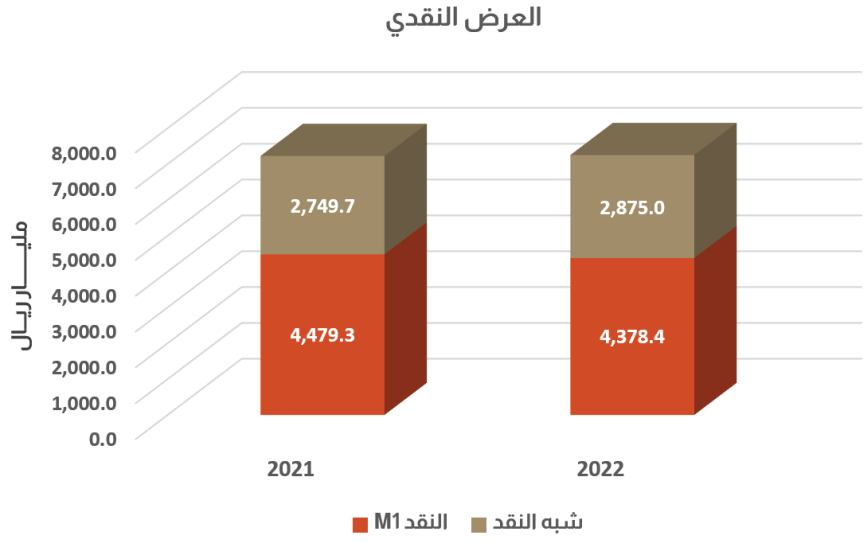

رسم بياني رقم 9-2 العرض النقدي

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات:

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني بسبب إستمرار الحرب إلا أن البنك المركزي إستمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1. اتخاذ قرار بعدم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من مصادر تضخمية.
2. إصدار الصكوك الإسلامية.
3. استكمال الترتيبات لإصدار سندات دين حكومية (مضمونة القيمة) عبر منصة ريفينيتيف (Refinitiv).
4. توحيد أسعار الفائدة على الدين المحلي.
5. تفعيل الاحتياطي الإلزامي على البنوك (البنوك التي لديها مراكز رئيسية في العاصمة المؤقتة عدن).
6. توحيد أسعار الصرف لتعكس أسعار السوق الفعلية وفق توصيات صندوق النقد الدولي فيما يخص:

- سعر صرف الموازنة العامة للدولة.
- أسعار بيع العملات عن طريق المزادات.
- سعر تقييم المراكز المالية للبنوك.

7. تفعيل سلسلة من الإجراءات والإصلاحات للمساعدة في استعادة الاستقرار في سوق العملات الأجنبية، وتوجت تلك الإجراءات بإطلاق اليه مزادات أسبوعية لبيع العملات، ابتداء من شهر نوفمبر 2021 عبر منصة (Refinitive) الإلكترونية العالمية لضمان الشفافية والتنافسية المتوافقة مع الأسس والمعايير المنظمة للسوق الحرة ونتيجة لتطبيق الألية المذكورة أعلاه:

بلغ إجمالي العروض المقدمة من البنك المركزي منذ بدء المزادات حتى نهاية ديسمبر 2022 ما قيمته 1425 مليون دولار أمريكي فيما سجل إجمالي قيمة العطاءات 1115 مليون دولار لتشكل قيمة العطاءات ما نسبته 78.2% من إجمالي قيمة العروض، في حين سجلت المبالغ المخصصة 1019 مليون دولار حتى نهاية ديسمبر 2022.

وتمكن البنك المركزي من العمليات آنفة الذكر من استيعاب 1146.4 مليار ريال يمني وتعادل ما نسبته 23.6% من نمو القاعدة النقدية في نهاية ديسمبر 2022 ليشكل بذلك خطوة مهمة نحو إدارة فعالة للسيولة باستخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على السوق.

الفصل الثالث

المالية العامة

تشـير بيانـات الموازنـة العامـة للدولـة فـي عـام 2022 إلى وجـود عجـز نقـدي قيمتـه 746.6 مليـار ريال وبنسـبة 3.2% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي مقارنـة مـع عجـز نقـدي مقـداره 531.8 مليـار ريال وبمـا نسـبته 3% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي عـام 2021.

أولًا/الإيرادات العامة:

ارتفعـت الإيـرادات العامـة للدولـة فـي عـام 2022 بمقـدار 817.7 مليـار ريال أو مـا نسـبته 74.5% لتصـل إلـى 1914.5 مليـار ريال مقارنـة بارتفـاع 373.2 مليـار ريال أو مـا نسـبته 51.6% فـي عـام 2021، ويأتـي الارتفـاع فـي الإيـرادات العامـة خـلال عـام 2022 بدرجـة أساسـية إلـى ارتفـاع الإيـرادات النفطيـة بمقـدار 710.7 مليـار ريال وبمـا نسـبته 178.8% مقارنـة بإرتفـاع قـدره 138.4مليـار ريال وبنسـبة 53.4% فـي عـام 2021، كمـا ارتفعـت الإيـرادات غيـر النفطيـة فـي عـام 2022 بمقـدار 106.9 مليـار ريال أو مـا نسـبته 15.3% مقارنـة بارتفـاع قـدره 234.8 مليـار ريال وبنسـبة 50.5% فـي عـام 2021. ويلاحـظ أن نسـبة الإيـرادات العامـة إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي بلغـت حوالـي 8.3% فـي عـام 2022 مقابـل مـا نسـبته 6.2% فـي العـام السـابق.

الإيرادات العامة

مليار ريال

البيـــــــــــان	2021	2022
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**1,096.9**	**1,914.5**
الإيرادات النفطية	**397.5**	**1,108.2**
الإيرادات غير النفطية	**699.4**	**806.3**
الإيرادات الضريبية	580.6	789.5
الإيرادات غير الضريبية	118.8	16.8
المنح	**0**	**0**

المصدر/ بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

جدول رقم 1-3 الإيرادات العامة

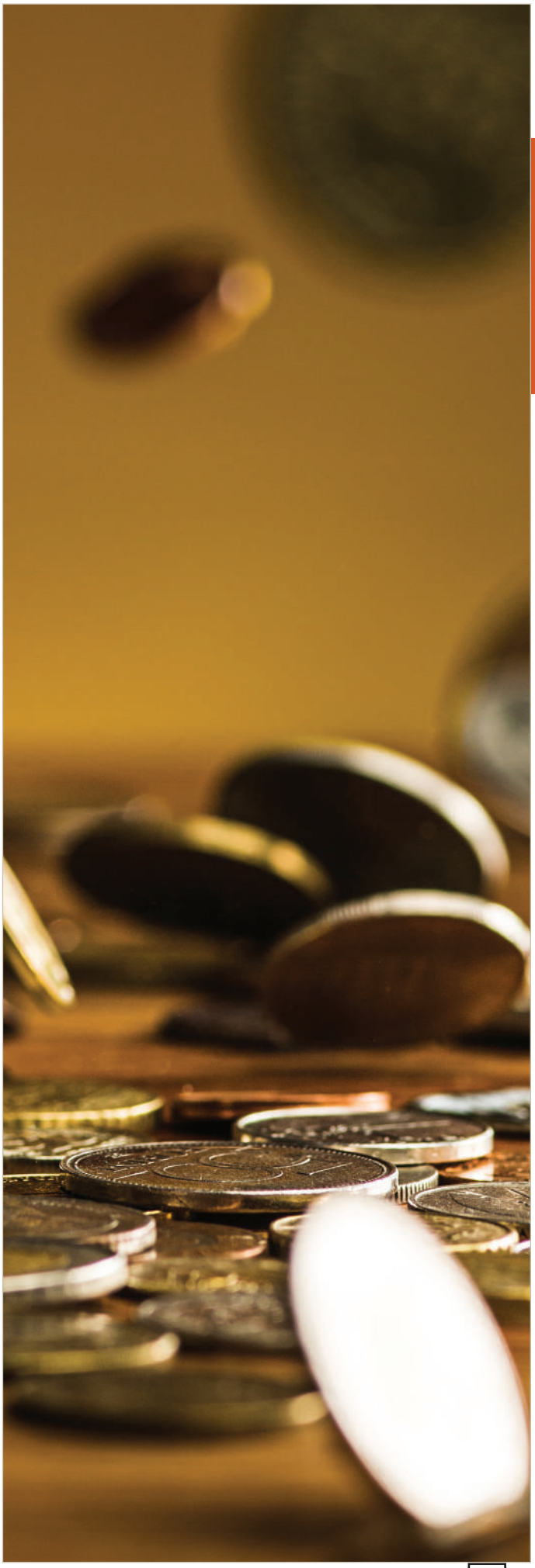

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2021

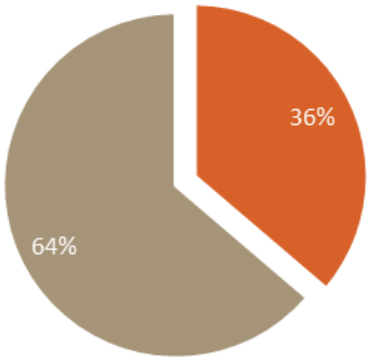

رسم بياني رقم 1-3 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2021

الإيرادات النفطية

سـجلت الإيـرادات النفطيـة فـي عـام 2022 إرتفاعـاً بمقـدار 710.7 مليـار ريال أو مـا نسـبته 178.8%، لتصـل إلـى 1,108.2 مليـار ريال مقارنـة بارتفـاع قـدره 138.4 مليـار ريال وبنسـبة 53.4% فـي عـام 2021 وبذلـك ارتفعـت نسـبة مسـاهمتها فـي إجمالـي الإيـرادات العامة مـن 36.2% في عـام 2021 إلى 57.9% في عـام 2022، وشـكلت نسـبتها إلى الناتـج المحلي الإجمالي حوالـي 4.8% فـي عـام 2022 مقابـل مـا نسـبته 2.3% فـي عـام 2021.

الإيرادات غير النفطية

ارتفعـت الإيـرادات غيـر النفطيـة فـي عـام 2022 بقيمة 106.9 مليار ريال أو ما نسبته 15.3 % لتصل إلى 806.3 مليـار ريال مقارنـة بارتفـاع قـدره 234.8 مليـار ريال وبنسـبة 50.5% فـي العـام السـابق، فـي حيـن انخفضـت مسـاهمتها في إجمالي الإيـرادات العامـة مـن 63.8% فـي عـام 2021 إلى 42.1% فـي عـام 2022. وشـكلت نسـبتها إلى الناتـج المحلي الإجمالي حوالي 3.5% فـي عـام 2022 مقابـل مـا نسـبته 4% فـي العـام السـابق، وتشـمل الإيـرادات غيـر النفطيـة: الإيـرادات الضريبية مـن ضرائـب عامـة وجمركية والإيـرادات غير الضريبية (رسـوم متنوعـة ومبيعـات الغـاز محلياً).

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2022

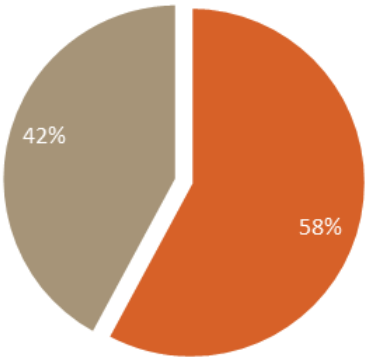

رسم بياني رقم 2-3 التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2022

الإيرادات الضريبية

ارتفعـت الإيـرادات الضريبيـة (بمـا فيهـا الرسـوم الجمركيـة) فـي عـام 2022 بمقـدار 208.9 مليـار ريال أو مـا نسـبته 36% ، لتسـجل مـا قيمتـه 789.5 مليـار ريال، مقارنـة بارتفـاع مقـداره 290.8 مليـار ريال وبنسـبة 100.4% فـي عـام 2021 فـي حيـن انخفضـت نسـبة مساهمتـها فـي إجمالـي الإيـرادات العـامـة مـن 52.9% فـي عـام 2021 إلـى 41.2% فـي عـام 2022. وشـكلت نسـبتها إلى الناتـج المحلي الإجمالي حوالي 3.4 % فـي عـام 2022 مقابـل مـا نسـبته 3.3% فـي العـام السـابق.

الإيرادات غير الضريبية

انخفضـت الإيـرادات غيـر الضريبيـة (التـي تتضمـن الرسـوم وتحويـلات الأربـاح) فـي عـام 2022 بمقـدار 102 مليار ريال أو ما نسبته 85.9 %، لتسـجل ما قيمته 16.8 مليار ريال مقارنـة بانخفاض قـدره 56 مليار ريال وبنسـبة 32 % في العام السابق كما انخفضت نسـبة مساهمتـها في إجـمالي الإيـرادات العامـة مـن 10.8% فـي عـام 2021 إلـى 0.9% فـي عـام 2022. وشـكلت نسـبتها إلى الناتـج المحلي الإجمالي حوالي 0.1% فـي عـام 2022 مقابـل مـا نسـبته 0.7% فـي عـام 2021.

ثانياً/ النفقات العامة:

ارتفعت النفقات العامة في عام 2022 بمقدار 1,032.4 مليار ريال أو ما نسبته 63.4% لتصل إلى 2,661.1 مليار ريال مقارنة مع ارتفاع قدره 9.4 مليار ريال وبنسبة 0.6% في العام السابق، لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 11.6% في عام 2022 مقابل 9.3% في عام 2021.

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية في عام 2022 بمقدار 1,011 مليار ريال أو ما نسبته 63.2% لتسجل ما قيمته 2,610 مليار ريال مقارنة بإرتفاع مقداره 4.3 مليار ريال وبنسبة 0.3% في عام 2021 في حين انخفضت حصتها من إجمالي النفقات العامة انخفاضاً طفيفاً من 98.2% في عام 2021 إلى 98.1 % في عام 2022، وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.3 % في عام 2022 مقابل حوالي 9.1 % في العام السابق ويعود ارتفاع النفقات الجارية في عام 2022 أساساً لارتفاع نفقات الإعانات والمنافع الاجتماعية بمقدار 674.1 مليار ريال وبنسبة 223.3 % مقارنة بانخفاض مقدارة 0.6 مليار ريال وبنسبة 0.2% في عام 2021 كما ارتفعت نفقات الأجور والمرتبات بمقدار 293.3 مليار ريال وبنسبة 51.8% في عام 2022 مقابل انخفاض قدره 132.7 مليار ريال وبنسبة 19 % في العام السابق، وارتفعت مدفوعات الفوائد بمقدار 34.2 مليار ريال وبنسبة 54.6% في عام 2022 مقارنة بإنخفاض مقداره 4.4 مليار ريال وبنسبة 6.5 % في عام 2021، وارتفعت مشتريات السلع والخدمات بمقدار 6.1 مليار ريال وبنسبة 1% في عام 2022 مقارنة مع ارتفاع قدره 143 مليار ريال وبنسبة 29.2% في عام 2021. وارتفعت المصروفات الجارية الأخرى بمقدار 3.3 مليار ريال وبنسبة 9.2 % في عام 2022، مقارنة بإنخفاض قدرة 0.9 مليار ريال وبنسبة 2.6% في العام السابق.

النفقات العامة		
مليار ريال		
البيـــــــــان	2021	2022
إجمالي النفقات العامة	**1,628.7**	**2,661.1**
النفقات الجارية منها:	**1,599**	**2,610**
الأجور والمرتبات	566.1	859.4
مشتريات السلع والخدمات	632	638.1
مدفوعات الفوائد	62.7	96.9
الإعانات والمنافع الإجتماعية	301.9	976.0
مصروفات أخرى	36.3	39.6
النفقات الرأسمالية	**29.7**	**51.1**
بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.		

جدول رقم 2-3 النفقات العامة

النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2022 بمقدار 21.4 مليار ريال أو ما نسبته 72.1% لتصل إلى 51.1 مليار ريال مقارنة بارتفاع قيمته 5.1 مليار ريال وبنسبة 20.6% في عام 2021، كما ارتفعت حصتها من إجمالي النفقات العامة ارتفاعاً طفيفاً من 1.8% في عام 2021 إلى 1.9% في عام 2022 وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.2 % في عام 2022 وهي نفس النسبة التي سجلتها في العام السابق.

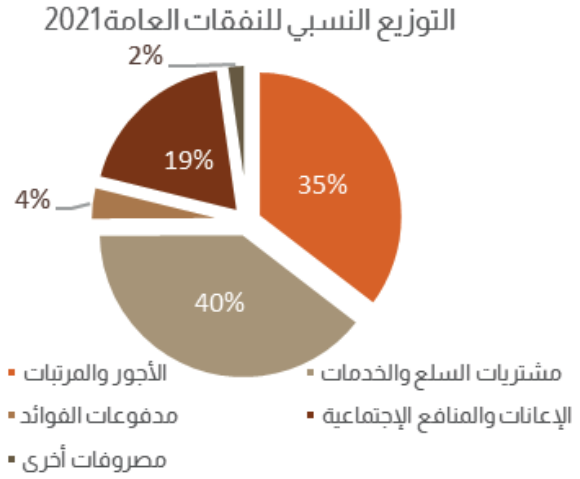

رسم بياني رقم 3-3 التوزيع النسبي للنفقات العامة عام 2021

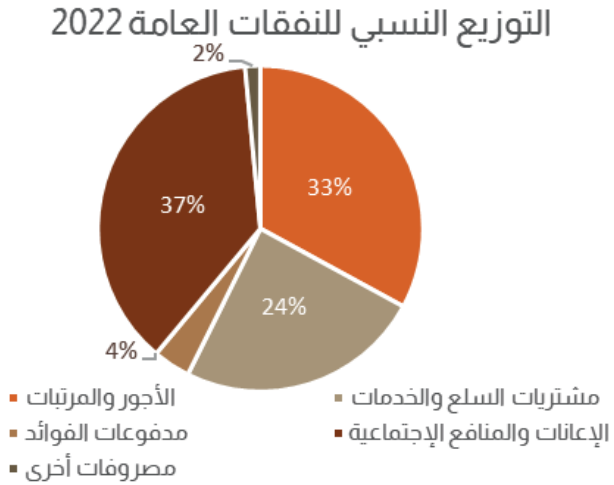

رسم بياني رقم 3-4 التوزيع النسبي للنفقات عام 2022

ثالثاً/الميزان الكلي:

أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2022 عجزاً نقدياً مقداره 746.6 مليار ريال مقابل عجز نقدي قيمته 531.8 مليار ريال في عام 2021 ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 71.9 % في عام 2022، مقابل 67.3 % في عام 2021.

الميزان الكلي للمالية العامة		
مليار ريال		
البيـــــــــان	2021	2022
إجمالي الإيرادات العامة	1,096.8	1,914.5
المنح	0	0
إجمالي النفقات العامة	1,628.7	2,661.1
الميزان الكلي	-531.8	-746.6
بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني.		

جدول رقم 3-3 الميزان الكلي للمالية العامة

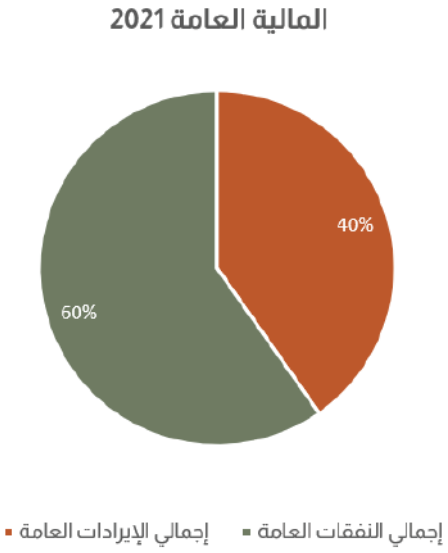

رسم بياني رقم 3-5 المالية العامة عام 2021

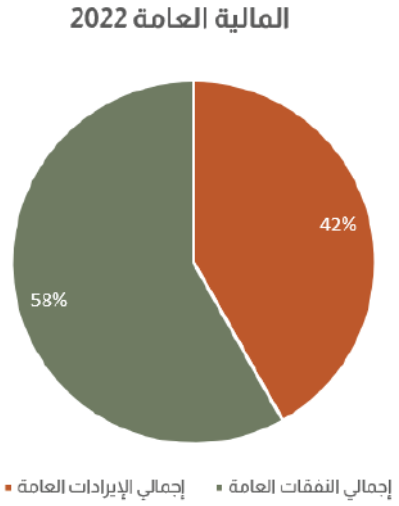

رسم بياني رقم 3-6 المالية العامة عام 2022

رابعاً/الدين العام الداخلي:

في ظل الانخفاض في حجم الموارد العامة مقارنة بحجم الإنفاق العام ارتفع الدين العام الداخلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، بمقدار 811.4 مليار ريال أو ما نسبته 23.2% في عام 2022 ليسجل ما قيمته 4442 مليار ريال.

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي ليبلغ 4309.7

مليـار ريال فـي عـام 2022 مقابـل 3498.3 مليـار ريال فـي العـام السـابق وارتفعـت حصتـه مـن إجمالـي الديـن العـام الداخلـي مـن 94.8% فـي عـام 2021 إلـى 97% فـي عـام 2022 فيمـا شـكلت (شـهادات الإيـداع) المصـدر الثانـي للديـن العـام الداخلـي بقيمـة 132.3 مليـار ريال فـي عـام 2022 وانخفضـت حصتهـا مـن إجمالـي الديـن العـام الداخلـي مـن 5.2 فـي عـام 2021 إلـى 3% فـي عـام 2022.

الدين العام الداخلي		
مليار ريال		
البيـــــــــان	2021	2022
تمويل البنك المركزي	3,498.3	4,309.7
تمويل البنوك التجارية والإسلامية	190.8	132.3
الدين العام الداخلي الإجمالي	3,689.1	4,442.0

جدول رقم 4-3 الدين العام الداخلي

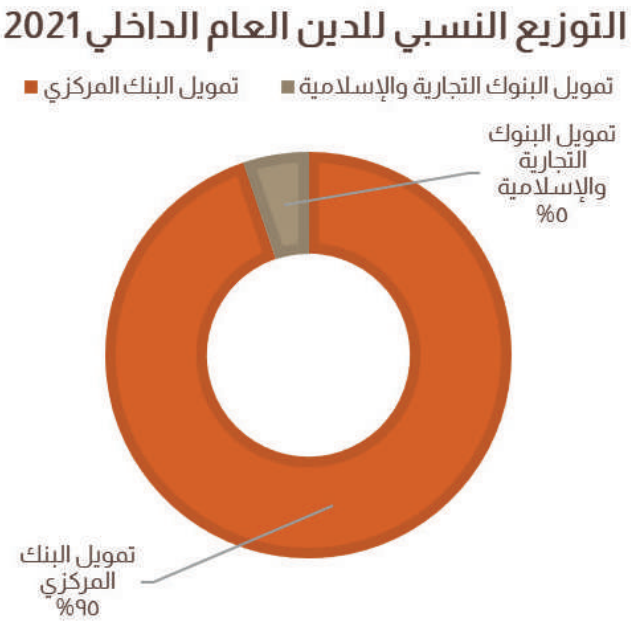

رسم بياني رقم 7-3 التوزيع النسبي للدين العام الداخلي 2021

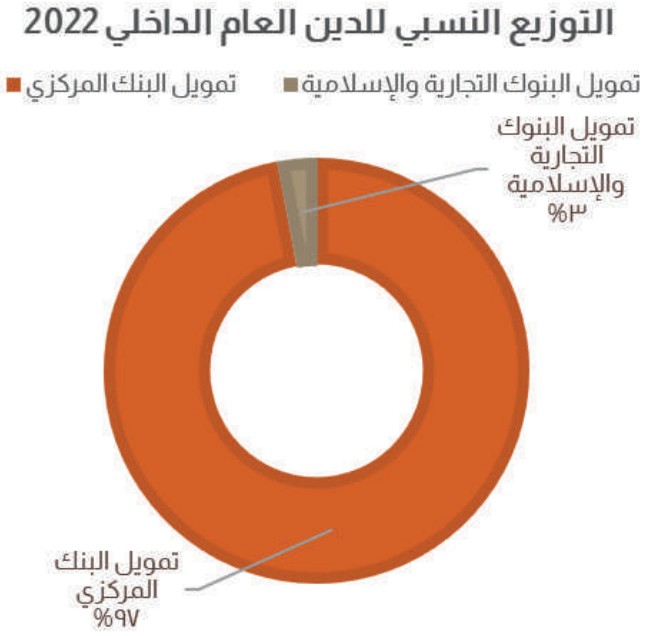

رسم بياني رقم 8-3 التوزيع النسبي للدين العام الداخلي 2022

خامساً/ الدين العام الخارجي:

سـجل الرصيـد القائـم لمديونيـة هيئـة التنميـة الدوليـة انخفاضـاً قيمتـه 79.9 مليـون دولار أمريـكي وبمـا نسـبته 5.7% فـي نهايـة عـام 2022 ليسـجل 1327.4 مليـون دولار مقارنـة بانخفـاض قيمتـه 80.3 مليـون دولار وبنسـبة 5.4% فـي العـام السـابق.

الفصل الرابع

القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات:

لعبت الأوضاع السياسة والأمنية في البلاد خلال عام 2022 دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي- أكتوبر 2022، إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2022 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 758 مليون دولار مقارنة بفائض كلي بلغت قيمته 570 مليون دولار في عام 2021 لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.7 % في عام 2022 مقابل 3.4% في عام 2021.

ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في عام 2022 أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 3193 مليون دولار، وشكلت نسبته 15.5% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقارنة بقيمة 356 مليون دولار، وشكلت نسبته 2.1% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 وجاء عجز الحساب الجاري في عام 2022 نتيجة العجز في الميزان التجاري وميزان الدخل بمبلغ 10966، 7542 مليون دولار على التوالي، وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل عجز مقداره 66 مليون دولار في عام 2022 مقارنة مع عجز قيمته 13 مليون دولار في عام 2021 وبلغت نسبة العجز في هذا الحساب إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.3% في عام 2022 مقارنة بنسبة 0.1% في عام 2021 ويرجع العجز في الحساب الرأسمالي والمالي إلى إنخفاض الإستثمارات المباشرة والأخرى، وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات.

(أ) الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث سجل الحساب الجاري لعام 2022 عجزاً مقداره 3193 مليون دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 15.5% مقارنة بعجز بلغت قيمته 356 مليون دولار أو ما نسبته 2.1% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 ومن المتوقع أن يزداد العجز في الميزان التجاري بمقدار 118 مليون دولار وبما نسبته 1.1% ليصل إلى نحو 11084 مليون دولار في نهاية عام 2023.

1.الميزان التجاري

انخفض عجز الميزان التجاري في عام 2022 بمقدار 3423.5 مليون دولار أو ما نسبته 45.4 % ليسجل 10966 مليون دولار مقارنة بانخفاض قيمته 247.2 مليون دولار وبنسبة 3.4 % في عام 2021، وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 53.1% في عام 2022 مقابل ما نسبته 44.5% في عام 2021، ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري في عام 2023 بمقدار 118 مليون دولار وبنسبة 1.1% ليبلغ 11084 مليون دولار.

الصادرات

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 33.5 مليون دولار أو ما نسبته 2.3% في عام 2022 لتسجل 1495.3 مليون دولار مقارنة بارتفاع مقداره 348.8 مليون دولار وبنسبة 31.3% في عام 2021 وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.2 % في عام 2022. مقابل ما نسبته 8.6% في عام 2021 ويتوقع أن تنخفض قيمة الصادرات خلال عام 2023 بمقدار 949.3 مليون دولار وبنسبة 63.5% لتبلغ 546 مليون دولار. وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز

انخفضت صادرات النفط الخام والغاز في عام 2022 بمقدار 3.5 مليون دولار وبنسبة 0.4 % لتسجل 990.3 مليون دولار مقارنة بارتفاع مقداره 348.8 مليون دولار وبنسبة 54.1 % في عام 2021 كما انخفضت حصتها من إجمالي قيمة الصادرات من 68 % في عام 2021 إلى 66.2 % في عام 2022 وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.8 % في عام 2022 مقابل 5.9 % في عام 2021، ويرجع سبب انخفاض قيمة صادرات النفط الخام والغاز أساساً إلى توقف تصدير النفط خلال الربع الرابع من عام 2022 الناتج عن التهديدات الحوثية على منشآت الإنتاج والتصدير.

الصادرات الأخرى

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار 37 مليون دولار أو ما نسبته 7.9 % في عام 2022 لتبلغ قيمتها 505 مليون دولار، بينما ظلت على ما كانت عليه في 2021 عند قيمة بلغت 468 مليون دولار. في حين ارتفعت حصتها في إجمالي صادرات السلع والخدمات من 32 % في عام 2021 إلى 33.8% في عام 2022 وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.4 % في عام 2022 مقابل ما نسبته 2.8% في عام 2021 ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام 2023 بمقدار 41 مليون دولار وبنسبة 8.1 % لتصل إلى 546 مليون دولار.

الواردات

ارتفع إجمالي قيمة الواردات بمقدار 3457 مليون دولار وبما نسبته 38.4% في عام 2022 لتسجل 12461 مليون دولار مقارنة بارتفاع مقداره 596 مليون دولار وبنسبه 7.1 % في عام 2021 لتشكل الواردات حوالي 60.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقابل ما نسبته 53.1% في العام السابق. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة الواردات خلال عام 2023 بمقدار 831 مليون دولار وبنسبة 6.7 % لتصل إلى حوالي 11630 مليون دولار.

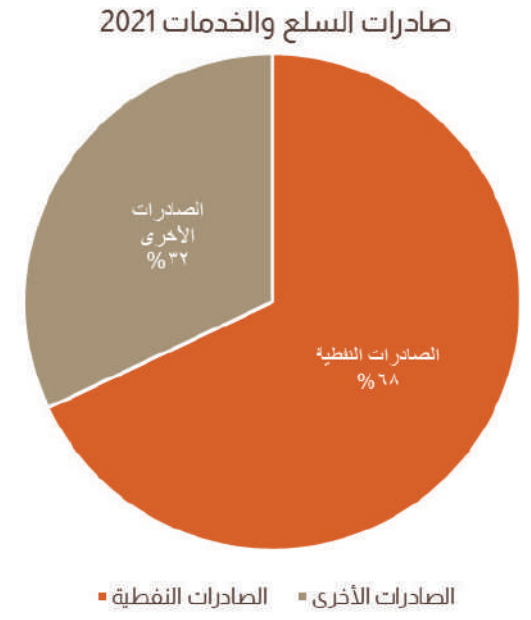

رسم بياني رقم 1-4 صادرات السلع الخدمات 2021

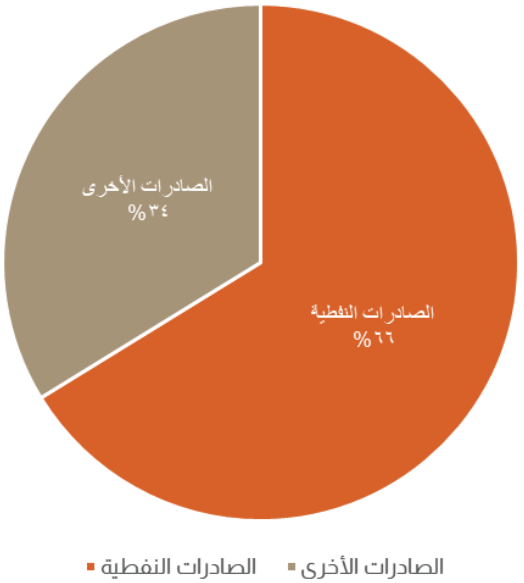

رسم بياني رقم 2-4 صادرات السلع الخدمات 2022

واردات المشتقات النفطية

ارتفعت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 1047 مليون دولار أو ما نسبته 44.1% في عام 2022 لتسجل 3419 مليون دولار مقارنة بارتفاع مقداره 298 مليون دولار وبنسبة 14.4% في عام 2021 كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع

من 26.3 % في عام 2021 إلى 27.4 % في عام 2022 وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 16.6 % في عام 2022 مقابل ما نسبته 14 % في عام 2021. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة واردات المشتقات النفطية خلال عام 2023 بمقدار 497 مليون دولار وبنسبة 14.5 % لتصل إلى حوالي 2922 مليون دولار.

واردات السلع الأساسية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 2231 مليون دولار أو ما نسبته 65.1 % في عام 2022 لتسجل 5656 مليون دولار مقارنة بارتفاع مقداره 311 مليون دولار وبنسبه 10% في عام 2021. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 38% في عام 2021 إلى 45.4% في عام 2022 وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 27.4% في عام 2022 مقابل ما نسبته 20.2 % في عام 2021.

الجدير بالذكر أن البنك المركزي اليمني مازال يقوم بتغطية الإعتمادات المستندية لمستوردي السلع الغذائية الخمس لتأمين توافرها بإستمرار في كافة المحافظات اليمنية دون إستثناء ومن المتوقع أن تنخفض قيمة فاتورة واردات المواد الغذائية خلال عام 2023 بمقدار 543 مليون دولار وبنسبة 9.6% لتصل إلى حوالي 5113 مليون دولار.

الواردات الأخرى

ارتفعت قيمة الواردات الأخرى بمقدار 179 مليون دولار وبنسبة 5.6% لتسجل قيمتها 3386 مليون دولار في عام 2022 مقارنة بانخفاض قيمته 13 مليون دولار وبنسبة 0.4% في عام 2021 وإنخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 35.6% في عام 2021 إلى حوالي 27.2% في عام 2022 وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 16.4% في عام 2022 مقابل ما نسبته 18.9 % في عام 2021 ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات الأخرى خلال عام 2023 بمقدار 209 مليون دولار وبنسبة 6.2 % لتصل إلى حوالي 3595 مليون دولار.

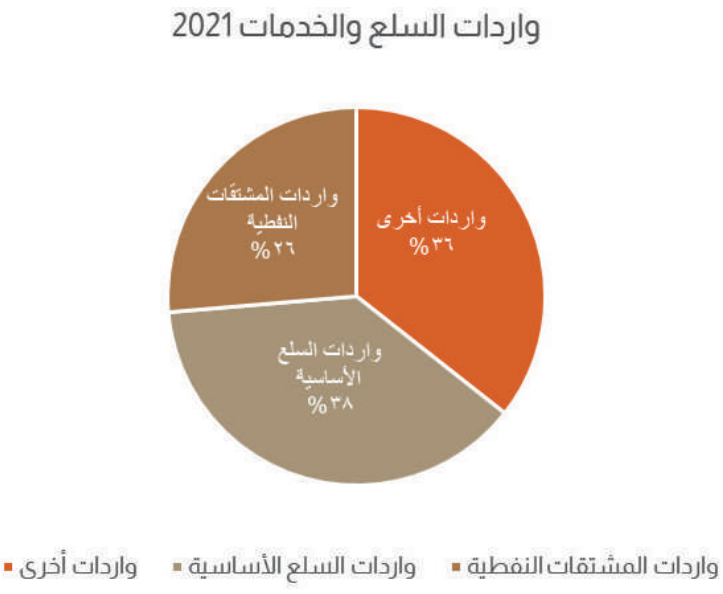

رسم بياني رقم 3-4 واردات السلع الخدمات 2021

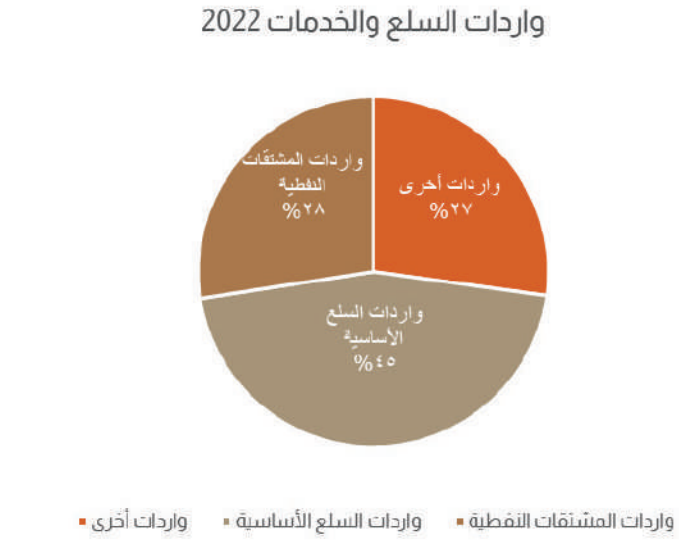

رسم بياني رقم 4-4 واردات السلع والخدمات عام 2022

ميزان الدخل والتحويلات (صافي):

ارتفع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 587 مليون دولار أو ما نسبته 8.2 % في عام 2022 ليسجل 7773 مليون دولار مقارنة بارتفاع مقداره 1064 مليون دولار وبنسبة 17.4% في عام 2021 لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 37.7 % في عام 2022 مقابل ما نسبته 42.4% في عام 2021.

ويرجع ارتفاع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2022 بدرجة رئيسية إلى ارتفاع ميزان التحويلات بمقدار 595 مليون دولار وبنسبة 8.3% وانخفاض ميزان الدخل بمقدار 8 مليون دولار وبنسبه 47.1% في عام 2022 ويأتي ارتفاع ميزان التحويلات نتيجة ارتفاع تحويلات العاملين بمقدار 411 مليون دولار وبنسبة 10.2% مقارنة بارتفاع قدره 335 مليون دولار وبنسبة 9% في عام 2021 وارتفعت السحوبات على هبات المانحين بمقدار 184 مليون دولار وبنسبة 5.8% في عام 2022 مقارنة بزيادة قدرها 727 مليون دولار وبنسبة 29.9% في عام 2021 ومن المتوقع أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات خلال عام 2023 بمقدار 357 مليون دولار وبنسبة 4.6% لتصل إلى حوالي 7416 مليون دولار.

(ب) الحساب الرأسمالي والمالي

سجل هذا الحساب عجز مقداره 66 مليون دولار لتشكل نسبته 0.3% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقارنة مع عجز قيمته 13 مليون دولار وبما نسبته 0.1% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 ويتوقع أن يرتفع صافي الحساب الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2023 بمقدار 88 مليون دولار وبنسبة 133.3% ليصل إلى 22 مليون دولار.

(ت) الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً مقداره 758 مليون دولار عام 2022 ليمثل ما نسبته 3.7% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع فائض قيمته 570 مليون دولار وبما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 ويعزى العجز في الميزان الكلي في عام 2022 بدرجة أساسية إلى العجز في الحساب الجاري الناتج عن ارتفاع فاتورة واردات السلع والخدمات.

ميزان المدفوعات		
مليون دولار أمريكي		
البنود	2021	2022
صادرات السلع والخدمات	**1461.8**	**1495.3**
الصادرات النفطية	993.8	990.3
الصادرات غير النفطية	468	505
واردات السلع والخدمات	**9004**	**12461**
واردات المشتقات النفطية	2372	3419
واردات السلع الأساسية	3425	5656
واردات أخرى	3207	3386
ميزان السلع والخدمات	**-7542**	**-10966**
ميزان تجارة النفط	**-1378**	**-2429**
ميزان الدخل والتحويلات	**7186**	**7773**
ميزان الدخل	-17	-25
ميزان التحويلات	7203	7798
تحويلات العاملين	4043	4454
سحوبات على هبات المانحين	3160	3344
الحساب الجاري	**-356**	**-3193**
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**-13**	**-66**
صافي تدفقات رأس المال	**31**	**7**
صافي التدفقات المالية	-44	-73
السهو والخطأ	**939**	**2501**
الميزان الكلي	**570**	**-758**

- المصدر/ البنك المركزي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي أكتوبر 2022.
- بيانات سنوية.

جدول رقم 1-4 ميزان المدفوعات

الملاحق الإحصائية

المسح النقدي Monetary Survey

(بملايين الريالات In Millions of Rials)

Items	2018	2019	2020	2021	2022	البنود
1- **Broad money (M2)**	5,504,215.2	5,973,727.4	6,700,979.9	7,229,116.1	7,253,465.4	**1 - العرض النقدي الواسع M2**
Broad money, annual change				7.9	0.3	نسبة التغير السنوي للعرض النقدي (%)
2- **Quasi-money**	2,420,195.7	2,562,648.9	2,665,069.9	2,749,774.9	2,875,027.1	**2- شبه النقد**
Quasi-money, annual change	23.1	5.9	4.0	3.2	4.6	نسبة التغير السنوي لشبه النقد (%)
Quasi-money to broad money	44.0	42.9	39.8	38.0	39.6	شبة النقد/العرض النقدي
Foreign currency deposits	1,358,003.0	1,436,088.6	1,496,913.9	1,552,720.6	1,555,259.8	ودائع العملات الأجنبية
Foreign currency deposits, annual change	52.5	5.8	4.2	3.7	0.2	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية (%)
Foreign currency deposits to total deposits	45.2	44.6	42.6	42.4	40.8	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع
3- **Narrow money (M1)**	3,084,019.5	3,411,078.5	4,035,910.0	4,479,341.2	4,378,438.3	**3- النقد M1**
Narrow money, annual change	33.1	10.6	18.3	11.0	-2.3	نسبة التغير السنوي للنقد (%)
Narrow money (M1) to broad money M2	56.0	57.1	60.2	62.0	60.4	النقد M1/العرض النقدي M2
Demand deposits	584,200.0	653,883.4	850,901.0	910,502.6	935,923.7	ودائع تحت الطلب
Demand deposits, annual change	20.1	11.9	30.1	7.0	2.8	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب (%)
Demand deposits to broad money (M2)	10.6	10.9	12.7	12.6	12.9	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2
Currency in circulation	2,499,819.5	2,757,195.1	3,185,009.0	3,568,838.6	3,442,514.6	العملة المتداولة خارج البنوك
Currency in circulation to broad money (M2)	45.4	46.2	47.5	49.4	47.5	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقدي M2

مسح البنك المركزي Central bank survey

(بملايين الريالات In Millions of Rials)

Items	2018	2019	2020	2021	2022	البنود
Monetary base	3,125,943.9	3,484,670.1	3,948,176.2	4,490,707.4	4,688,551.2	القاعدة النقدية
Monetary base, annual change	28.3	11.5	13.3	13.7	4.4	نسبة التغير السنوي للأساس النقدي
Currency issued	2,571,609.0	2,890,455.7	3,327,532.1	3,802,733.5	3,707,249.2	العملة المصدرة
Currency issued, annual change	35.8	12.4	15.1	14.3	-2.5	نسبة التغير السنوي للعملة المصدرة (%)
Banks reserves held at the CBY	554,334.9	594,214.4	620,644.1	687,973.8	981,302.0	إحتياطي البنوك لدى البنك المركزي
Banks reserves held at the CBY, annual change	0.9	7.2	4.4	10.8	42.6	نسبة التغير السنوي لإحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي
Net foreign assets	(98,300.8)	(603,535.4)	(918,196.4)	(1,015,067.5)	(1,692,511.4)	صافي الأصول الخارجية
Net foreign assets, annual change	-21.4	514.0	52.1	10.6	66.7	نسبة التغير السنوي لصافي الأصول الخارجية (%)
Net claims on government	3,512,723.3	4,201,761.6	4,969,165.9	5,473,704.4	6,273,134.4	صافي المستحقات على الحكومة
Net claims on governement, annual change	27.3	19.6	18.3	10.2	14.6	نسبة التغير السنوي لصافي المستحقات على الحكومة
Velocity (GDP/M2)	2.1	2.1	2.1	2.7	2.7	سرعة دوران النقود (الناتج المحلي الإجمالي/العرض النقدي M2)
Money multiplier (M2/Monetary base)	1.8	1.7	1.7	1.6	1.5	المضاعف النقدي (العرض النقدي M2/القاعدة النقدية)

Balance Sheet Central Bank Of Yemen ميزانية البنك المركزي اليمني

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2018	2019	2020	2021	2022	البنود
Assets	5,750,339.3	6,558,763.0	7,286,336.7	8,090,340.8	9,617,780.6	الاصول
Foreign Assets	1,133,612.1	628,377.4	387,837.4	684,001.7	1,574,392.0	الاصول الخارجية
Loans & Advances	4,065,788.3	4,841,837.8	5,708,398.8	6,125,867.8	6,935,045.1	القروض والسلفيات
Government	3,756,287.6	4,532,337.1	5,398,898.1	5,816,367.1	6,625,544.4	الحكومة
Public Enterprises	309,500.7	309,500.7	309,500.7	309,500.7	309,500.7	المؤسسات العامة
Banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البنوك
Fixed & Other Assets	550,938.9	1,088,547.8	1,190,100.4	1,280,471.3	1,108,343.5	الاصول الثابتة والاخرى
Exchange Valuation	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اعادة التقييم
Liabilties	5,750,339.3	6,558,763.0	7,286,336.6	8,090,340.7	9,617,780.6	الخصوم
Banknotes Issued	2,571,609.0	2,890,455.7	3,327,532.1	3,802,733.5	3,707,249.2	النقد المصدر
Sight Liabilities	961,945.0	1,031,954.2	1,169,369.0	1,151,205.1	1,497,334.2	التزامات الاطلاع وودائع لاجل
Government	243,564.3	330,575.5	429,732.2	342,662.7	352,410.0	الحكومة
Social Security Fund	58,688.5	58,688.5	58,688.5	58,688.5	58,688.5	مؤسسات الضمان الاجتماعي
Public Enterprises	105,357.3	48,475.8	60,304.2	61,880.1	104,933.6	المؤسسات العامة
Demand Deposits	93,693.9	34,221.4	45,317.2	45,698.9	59,018.5	تحت الطلب
Time Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لاجل
Foreign Currency	11,663.3	14,254.4	14,987.0	16,181.3	45,915.1	بالعملات الاجنبية
Banks	554,334.9	594,214.4	620,644.1	687,973.8	981,302.0	البنوك
Certificates of Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
Treasury Bills sold to Banks (repos)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أذون خزانة مباعة للبنوك (عقود إعادة الشراء)
Foreign Liabilities	1,230,920.8	1,230,920.8	1,306,033.8	1,699,069.1	3,266,903.4	الالتزامات الخارجية
Other Liabilties	984,872.5	1,404,440.3	1,483,401.8	1,437,332.9	1,146,293.9	خصوم اخرى
Capital & Reserves	110,938.6	517,489.2	623,042.4	734,709.4	1,018,733.1	رأس المال والاحتياطي
Revaluation Account	164,575.4	214,416.9	259,773.8	170,999.2	1,622,635.6	إعادة تقييم الاصول الخارجية
SDR's	82,772.0	82,772.0	82,772.0	0.0	1,120,527.3	حقوق السحب الخاصة
Other Liabilties	626,586.4	589,762.2	517,813.6	531,624.3	629,669.1	خصوم متنوعة

Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2018	2019	2020	2021	2022	البنود
Assets	4,034,209.9	4,408,944	4,429,735	4,594,939	5,243,513	**الاصول**
Foreign Assets	822,554.3	909,828	916,173	971,128	904,458	**الاصول الخارجية**
Foreign Currency	66,805.3	97,423	116,374.3	135,080.4	132,880.3	نقد اجنبي
Banks Abroad	414,281.8	470,937	468,121.0	486,826.2	359,543.0	بنوك في الخارج
Non-residents	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير مقيمين
Foreign Investment	341,467.2	341,467	331,677.5	349,220.9	412,035.0	استثمارات اجنبية
Reserves	713,630.8	774,540	821,159	938,344	1,399,338	**الاحتياطي**
Local Currency	71,789.5	133,261	142,523.1	233,894.9	264,734.4	نقد محلي
Deposits with CBY	641,841.3	641,279	678,636.0	704,449.2	1,134,603.2	ارصدة لدى البنك المركزي
Loans & Advances	2,157,848.2	2,319,361	2,305,441	2,303,640	2,264,807	**القروض والسلفيات**
Government	1,554,848.7	1,720,765	1,963,675.0	1,798,033.5	1,926,845.0	الحكومة
Public Enterprises	19,807.0	20,416	57,542.9	61,041.7	0.0	المؤسسات العامة
Private Sector	583,192.5	578,180	284,222.9	444,564.8	337,962.1	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	1,000.0	1,000	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
Treasury bills purchased from CBY	0.0	.00	0.0	0.0	0.0	اذون خزانة مشتراة من البنك المركزي (ريبو)
Other Assets	339,176.6	404,216	386,962.4	381,827.8	674,910.2	**اصول اخرى**

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks

(بملايين الريالات In Millions of Rials)

Items	2018	2019	2020	2021	2022	البنود
Liabilities	**4,034,209.9**	**4,408,944**	**4,429,735**	**4,594,939**	**5,243,513**	**الخصوم**
Deposits	**3,027,349.6**	**3,249,350**	**3,515,971**	**3,660,278**	**3,810,951**	**الودائع**
Government	22,953.9	32,818	0.0	0.0	0.0	الحكومة
Demand	584,200.0	653,883	850,901.0	910,502.6	935,923.7	تحت الطلب
Time	773,986.7	815,740	838,842.0	859,248.6	908,392.1	لاجل
Saving	242,012.6	260,931	276,257.0	286,904.7	329,197.0	الادخار
Foreign Currency	1,358,003.0	1,436,089	1,496,913.9	1,552,720.6	1,555,259.8	بالعملات الاجنبية
Earmarked	46,193.4	49,889	53,057.0	50,901.0	82,178.2	مخصصة
Foreign Liabilities	**62,722.1**	**36,603**	**34,990**	**32,534**	**22,372**	**الالتزامات الخارجية**
Banks Abroad	59,779.4	33,630	34,990.0	32,534.2	22,371.8	بنوك بالخارج
Non-residents	2,942.7	2,973	0.0	0.0	0.0	غير مقيمين
Borrowing from banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سلفيات من بنوك خارجية
Other Liabilities	**944,138.2**	**1,122,991**	**878,774**	**902,128**	**1,410,191**	**خصوم أخرى**
Loans from CBY	5,649.9	13,543	6,813.3	6,813.3	6,831.0	سلفيات من البنك المركزي
Capital & Reserves	291,141.0	333,681	358,046.9	368,193.7	520,856.4	رأس المال والاحتياطي
Other Liabilities	647,347.3	775,768	513,914.0	527,120.7	882,503.2	خصوم متنوعة

مالية الحكومةGovernment Finances

(بملايين الريالات In Millions of Rials)

Items	2018	2019	2020	2021	2022	البنود
Total revenues and grants	718,796	709,973	723,659	1,096,895	1,914,549	**إجمالي الإيرادات العامة والمنح**
Oil revenues	341,963	354,321	259,096	397,516	1,108,237	الإيرادات النفطية
Non-oil revenues	352,833	355,651	464,563	699,380	806,312	الإيرادات غير النفطية
Tax revenues	232,908	276,944	289,773	580,574	789,514	الإيرادات الضريبية
Other revenues	119,925	78,707	174,789	118,805	16,798	الإيرادات غير الضريبية
Grants	24,000	0.0	0.0	0.0	0.0	**المنح**
Total expenditures	1,614,340	1,547,915	1,619,306	1,628,728	2,661,161	**إجمالي النفقات العامة**
Current expenditures	1,510,340	1,535,359	1,594,672	1,599,011	2,610,031	**النفقات الجارية منها:**
Wages and salaries	829,521	867,000	698,887	566,146	859,418	الأجور والمرتبات
Goods and services	454,900	185,913	489,008	631,997	638,098	مشتريات السلع والخدمات
Interest payments	8,000	70,297	67,059	62,669	96,882	مدفوعات الفوائد
Subsidies and transfers	208,120	373,607	302,478	301,910	976,024	الإعانات والمنافع الإجتماعية
Other expenditures	9,800	38,542	37,240	36,288	39,609	مصروفات أخرى
Capital expenditures	104,000	12,556	24,635	29,717	51,131	**النفقات الرأسمالية**
Overall balance	-895,544	-837,943	895,648	531,833	746,612	**الميزان الكلي (على أساس نقدي)**

المصدر: بيانات فعلية أولية - البنك المركزي اليمني.

ميزان المدفوعات Balance of Payments

(بملايين الدولارات In millions of US Dollars)

Items	2018	2019	2020	2021	2022	البنود
Exports of goods and services	**1215**	**1562**	**1113**	**1461.8**	**1495.3**	**صادرات السلع والخدمات**
Oil exports	821	1051	645	993.8	990.3	الصادرات النفطية
Other exports	394	511	468	468	505	الصادرات الأخرى
Imports of goods and services Of which:	**9,344**	**10,486**	**8,408**	**9,004**	**12,461**	**واردات السلع والخدمات منها:**
Fuel	2589	2730	2,074	2372	3419	واردات المشتقات النفطية
Food	2140	2902	3,114	3425	5656	واردات السلع الأساسية
Other emports	4615	4854	3,220	3207	3386	واردات أخرى
Balance of goods and services	**-8,129**	**-8,924**	**-7,295**	**-7,542**	**-10,966**	**ميزان السلع والخدمات**
Balance on oil trade	-1,768	-1,679	-1,429	-1,378	-2,439	ميزان تجارة النفط
Balance of incomes	**7,853**	**8,082**	**6,122**	**7,186**	**7,773**	**ميزان الدخل**
Balance of transfers Of which:	**-17**	**-18**	**-19**	**-17**	**-25**	**ميزان التحويلات منه:**
Remittances	7,870	8,100	6,141	7,203	7,798	حوالات العاملين
Donor assistance	3700	4250	3,708	4043	4454	مساعدة المانحين
Current account	**4170**	**3850**	**2,433**	**3160**	**3344**	**1- الحساب الجاري**
Capital and Financial account	**-276**	**-842**	**-1,173**	**-356**	**-3,193**	**2- الحساب الرأسمالي والمالي**
Capital inflows net	1908	-740	-36	-13	-66	صافي تدفقات رأس المال
Financial inflows net	1908	-740	-65	-44	-73	صافي التدفقات المالية
Errors and omissions	**27**	**692**	**667**	**939**	**2501**	**3- السهو والخطأ**
Overall balance	**1,659**	**-890**	**-542**	**570**	**-758**	**الميزان الكلي**

المصدر: البنك المركزي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي – اكتوبر 2022.

تنويه:

- حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الفردية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.
- تعتبر البيانات الواردة في التقرير التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.
- في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر إلى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.
- يصدر هذا التقرير عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني – المركز الرئيسي عدن – الجمهورية اليمنية.

هاتف 256518 - 2 - 967 +
البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

www.cby-ye.com